بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اللهم ، لك الحمد ، كما أنت أهله ، وكما يليق بجلال وجهك ، وعظيم سلطانك . صل على صفوة خلقك ، رسول الرحمة محمد ، وآله ، وأهل بيته وعترته وصحبه ، صلاةً ترضيك ، وترضيه عنا ، يارب العالمين .

وبعـــد : خطر بالبال أن يكون " نصب الراية ـ لأحاديث الهداية " مسبوقا بمقدمة ، تحوى أموراً ، يجب علمها ، وحقائق ثابتة ، تجب معرفتها .

ووقعت هذه الخطرة بالبال موقعاً . ولم تلبث حتى أصبحت فكرة ، ولم تزل الفكرة ، حتى دعت طلوعا على الصفحات .

فراقتنى الخطرة ، وأعجبتنى الفكرة ، فاحتفلت بها احتفالاً ، ورحبت دعوتها ترحابا . وحاولت أن أصدّرها بكلمة فى تعريف " المجلس العلمى " ـ بالهند ، فانه أضحى سبباً لطبع الكتاب ، وعلى إثرها لمعة من ترجمة ـ المؤلف ـ ، ورشحة من ترجمة صاحب " الهداية " .

ثم أعقبها بمقالة حافلة فى أهم مواضيع الفقه ، والحديث ، مايرتاح له قلب العالم ، ويبتهج له عقل الفقيه ، بقلم نظار محقق ، وبحاثة متبحر . وأختمها بكلمة فى تصحيح الكتاب ، وما لاقينا فيه من كبد وعناء . والله سبحانه خير موفق ومعين .

المجلس العلمى

المجلس العلمى — إدارة تأليفية ، فعلت فى سن طفولتها ، مالو فعلته فى عهد شبابها ، لكفاها فخراً وشرفا .

رجل سعيد الحظ ، ميمون الطلعة ، طيب الأرومة ، رحيب الصدر ، من أهل "سملك" فى ـ الكجرات ـ بالهند ، أصبح أفريقياً منذ برهة من الدهر ، من مشاهير تجار أفريقيا الجنوبية .

التحق بدار العلوم فى "ديوبند" ـ مركز الثقافة الدينية ، والعلمية بالهند ـ وتخرّج منها بعد سنوات ، عالماً فاضلاً .

فى عهد تحصيله : ساعد طلبة العلم ، وأعان دار العلوم ـ مهد تربيته العلمية ـ بآلاف جنيه ، وخدم أكبر شيوخه ، إمام العصر ، المحدث ، الشيخ "محمد أنور الكشميرى" ثم "الديوبندى"، بما فيه أسوة لمن يأتى بعده .

فارق مهده العلمى ! فخلف صيتاً حسناً ، وذكراً جميلاً على الألسنة ، وقدراً فى القلوب .

بأعماله الخالدة ، أصبحت مدرسة "تعليم الدين" فى ـ دابهيل ـ (من الكجرات) ـ جامعة إسلامية ـ ينثال إليها طلبة العلم من كل صوب وناحية . يتبرع إليها بعطية ، تربو على ألف جنيه كل عام .

ثم فتح إدارة علمية لإحياء المآثر العلمية ، غراماً بإبقاء آثار العلم الخالدة ، تحت إشراف إمام العصر السالف ذكره ، ومحقق العصر الشيخ "شبير أحمد العثمانى الديوبندى" ـ طال بقاءه ـ فوفق لأن يقدم لأهل العلم ما يربو على عشرين كتاباً : فى علوم الحديث . والقرآن . والحقائق وغيرها ، قبل أن يبلغ المجلس إلى ثمانى حجج ، من عمره الميمون .

وكذا الكريم إذا أقام ببلدة * سال النضار بها وقام الماء

وإليك ذكر شىء من مآثره :

فمن القرآن : ـ

١ ـ " مشكلات القرآن " ـ لإمام العصر ، محمد أنور الكشميرى رحمه الله

٢ ـ " تحية الإسلام . فى حياة عيسى عليه السلام " ـ أيضاً له

٣ ـ " خاتم النبيين " ـ أيضاً له

ومن الحديث : ـ

١ ـ "نصب الراية ـ لأحاديث الهداية" تأليف الإمام الحافظ العلامة ، جمال الدين الزيلعى ، فى ـ خمسة أجزاء كبيرة ـ

٢ ـ "نيل الفرقدين" ، فى مسألة رفع اليدين ـ لإمام العصر

٣ ـ "كشف الستر" ، فى مسألة الوتر ـ أيضاً له

ومن الحقائق : ـ

١ ـ " البدور البازغة " ـ للإمام الشاه ، ولى الله الدهلوى ، صاحب " حجة الله البالغة "

٢ ـ " الخير الكثير " ـ أيضاً له

٣ ـ " التفهيمات الإلهيّة " فى جزءين ـ أيضاً له

٤ ـ " المعارف اللدنيّة " ـ للإمام الربانى ـ المجدد للألف الثانى ـ الشيخ " أحمد السرهندى "

٥ ـ " مرقاة الطارم ـ لحدوث العالم " ـ لإمام العصر

فهذه وأمثالها مآثر ناصعة " للمجلس العلمى " . ألا ، وإن بانيه المشار إليه ، هو " الحاج محمد ابن موسى " السّملكى ، ثم الأفريقى . أسسه على عماد التقوى والإخلاص ! نجاره شرف الخلق ، وشعاره سيما العلم ، ودثاره رحابة الصدر .

بَيْدَ أنى ألاقى منه متضايق الصدر عند التنويه بشأن من شئونه ، غيابا ، أو شفاها !

ا تتب هذه السطور ، وأنا فى القاهرة . وهو فى أفريقيا الجنوبية . والقلب يستشعر بخوف الـكدر على قلبه منى ، مع صفاء . ولولا هذه الخطرة لبثث طرفا من مفاخره التى هو يطويها ، ومناقبه التى هو يستنكف عن إفشائها ، كأنها مثالب نقص ، وصمات عار ، وحاشاه عن ذلك . وأصدق مايحكى حاله وحالى ، ماقال أبو الطيب :-

أنا بالوشاة إذا ذكرتك أشبه * تأتى الندى، ويذاع عنك فتكره

لـكن أبى المسك إلا أن تنم به نفحاته . وأبت الشمس إلا أن تلمع فى الأنحاء سطعاتها المتشعشعة الحمراء .

أرجو عن سماحة شيمته ، ورحابة صدره ، أن لا يؤاخذنى بهذه الكلمات ، حيث جذبها القلم من جذر القلب . وحاشاها أن يشوبها نغص من الإطراء ، وكدر من الرياء ، وكأنها تناثرت من سنّ القلم ، من غير أن يتجشمها إرادة ! ومن شيمة الـكرماء حسن الظن ، وقبول المعاذير .

وقصارى القول : إن المجلس قام فى طفولته بأعباء ، لو قام بها عهد فتوّته لـكفاه براعة ، وصاحب المجلس انتهض لمهمة دينية فى ريعان شبيبته ، لو انتهض لها فى أوان شيبته لـكفاه فضلاً ونباهة فى الدنيا ، وذخراً فى الآخرة ، ووجاهة عند الله جل ذكره ، وعظم برهانه . وأرجو له التوفيق من الله سبحانه بما تقرّ به عينه ، وعيون أهل العلم فى أنحاء الأرض ، إنه سميع مجيب .

ثم أرى لزاما علىّ ، أن أشكر حُسْن قيام صديقنا الفاضل ، الأستاذ السيد " أحمد رضا بن السيد شبير على البجنورى "، بأعباء خدمة هذا المجلس العلمى من كل جهة بحنكة ، وبصيرة ، وصدق وإخلاص ، وهو الذى أصبح هذا المجلس بحسن شئونه الإدارية ، ودأب جهده البالغ فى تنميته وترشيحه ، يرتقى معارج كماله ، بما تطمئن به القلوب ، وتثلج به الصدور .

أدعو الله سبحانه أن لا يزال موفقاً لما فيه سكينة لقلبه فى الدارين ، وراحة لقلوب أهل المجلس ، وما ذلك على الله بعزيز .

المــــامة

« بترجمة الإمام الحافظ ، جمال الدين الزيلعي الحنفي . »
« صاحب "نصب الراية - لتخريج أحاديث الهداية" »

ولمعة من مزايا كتابه الجليل

هو الإمام - الفاضل البارع ، المحدث المفيد ، الحافظ المتقن ، جمال الدّين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الحنفي الزيلعي رحمه الله .

الزيلعي - نسبة إلى - "زيلع" - بلدة على ساحل الحبشة ، قاله السيوطي في "اللباب" وإليها نسبة شيخه فخر الدّين الزيلعي ، الفقيه ، صاحب "تبيين الحقائق - في شرح كنز الدقائق" في ست مجلدات كبيرة ، ونسب إليها عدة رجال من علماء زيلع الحنفيين ، وترجم لبعضهم في كتاب "قلادة النحر - في وفيات أعيان الدهر" (١) - للشيخ أبي محمد محمد الطيب بن عبد الله ، من علماء القرن العاشر للهجرة .

قال تقي الدين بن فهد المكي ، في ذيل "تذكرة الحفاظ" - للذهبي : تفقه ، وبرع ، وأدام النظر والاشتغال ، وطلب الحديث ، واعتنى به ، فانتقى ، وخرّج ، وألف ، وجمع ، وسمع على جماعة من أصحاب النجيب الحراني ، ومن بعدهم : كالشهاب أحمد بن محمد بن فتوح التجيبي "مسند الأسكندرية" . والشهاب أحمد بن محمدبن قيس الأنصاري "فقيه القاهرة . والأسكندرية" . والشمس محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان "شيخ الشافعيه" . وجلال الدّين أبي الفتوح علي بن عبد الوهاب بن حسن بن إسماعيل بن مظفر بن الفرات الجريري - بضم الجيم - . وتقي الدّين بن عبد الرزاق بن عبد العزيز ابن موسى اللخمي الأسكندري . وتاج الدّين محمد بن عثمان بن عمر بن كامل البلبيسي ، الكارمي الأسكندري . وجمال الدّين عبد الله بن أحمد بن هبة الله بن البوري ، الأسكندري ، آه .

---

(١) نسخته الفوتوغرافية في - ست مجلدات كبيرة - في دار الكتب المصرية ، تحت رقم (١٦٧) ، من التاريخ .

وقال تقي الدين أبو بكر التميمي في "الطبقات السنية (١)" : اشتغل ، وسمع من أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعي ـ شارح الكنز ـ وعن القاضي علاء الدين التركماني ، وغيرهما ، ولازم مطالعة كتب الحديث ، إلى أن خرّج أحاديث الهداية . وأحاديث الكشاف ، فاستوعب ذلك استيعابا بالغاً .

قال في الدرر " يعني به الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة " : ذكر لي ـ شيخنا العراقي ـ أنه كان يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية ، لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها ، فالعراقي لتخريج أحاديث الإحياء ، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب . والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية . والكشاف ، فكان كل منهما يعين الآخر ، ومن كتاب الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية استمد " الزركشي " في كثير مما كتبه من تخريج أحاديث الرافعي .

وقال ابن العديم ، ومن خطه نقلت : شاهدت بخط شيخ الإسلام حافظ الوقت ، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ما صورته ـ بعد أن ذكر غالب ما نقلناه هنا من الدرر منه ـ : جمع تخريج أحاديث الهداية ، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث . والآثار في الأصل ، وما أشار إليه إشارة ، ثم اعتمد في كل باب أن يذكر أدلة المخالفين ، ثم هو في ذلك كثير الإنصاف ، يحكي ما وجده من غير اعتراض ، ولا تعقب غالباً ، فكثر إقبال الطوائف عليه ، واستوعب أيضاً في تخريج أحاديث الكشاف (٢) ما فيه من الأحاديث المرفوعة خاصة ، فأكثر من تبين طرقها ، وتسمية مخرجيها على نمط ما في أحاديث الهداية ، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة ، ولم يتعرض غالباً لشيء من الآثار الموقوفة ، ورأيت بخطه كثيراً من الفوائد ، مفرقا ، رحمه الله ، وعفا عنه بمنه وكرمه ، اهـ ، انتهى ما حكاه التميمي في " طبقاته " .

---

(١) نسخته المخطوطة في التيمورية ، من دار الكتب المصرية ، تحت رقم (٥٤٠) من التاريخ ، في ـ أربع مجلدات

(٢) وقد أخطأ النواب ، صديق حسن خان في كتابه " الإكسير ـ في أصول التفسير " ، حيث جعل تخريج أحاديث " الكشاف " ، للحافظ ابن حجر ، وتلخيصه للحافظ الزيلعي ، وذكر هذه الأوصاف ـ التي ذكرها ابن حجر لتخريج الزيلعي ـ لتخريج ابن حجر ، فعكس الأمر ، ونبه عليه ، الفاضل الشيخ اللكنوي في " تعليقات الفوائد البهية " ، والعجب أنه كيف خفي عليه هذا ! مع أن ابن حجر ولد بعد وفاة الزيلعي بأحدعشر عاماً ، فكيف يمكن أن يلخص الزيلعي كتاب ابن حجر ؟ ! ولم يكن هو عند ذاك في عالم الوجود ، وكثير له في تراجمه أمثال هذه الأوهام

وقال الشيخ جلال الدين السيوطي في ذيل " تذكرة الحفاظ " ـ للذهبي : سمع من أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعي ، شارح " الكنز " . والقاضي علاء الدين بن التركماني . وابن عقيل ، وغير واحد ، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرّج " أحاديث الهداية ـ وأحاديث الكشاف " ، واستوعب ذلك استيعاباً بالغاً ، اه ، ومثله قال في " حسن المحاضرة " ، عند ذكر حفاظ الحديث ، ونقاده بمصر : ص ١٥١ ـ ج ١ .

قال البحاثة الكبير ، الأستاذ المحقق الشيخ " محمد زاهد الكوثري "، طال بقاؤه في "حواشيه" على " ذيل ابن فهد " : واستمد ابن حجر نفسه في تخاريجه كذلك ، وقال الفاضل المحقق الشيخ "عبد الحي اللكنوي" في " الفوائد البهية ": به استمد من جاء بعده من شراح الهداية ، بل به استمد كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجه : كتخريج أحاديث "شرح الوجيز " ـ للرافعي . وغيره ، اه . وقال الأستاذ الكوثري : والزيلعي أعلى طبقة من العراقي ، وعمله هذا معه ـ أي مرافقته في التخاريج ـ يدل على ما كان عليه من الأخلاق الجميلة والتواضع ، وتخاريجه شهود صدق على تبحره وسعة اطلاعه في علوم الحديث ، من : معانيه . وأسماء رجاله . ومتونه . وطرقه ، وقد رزقها الله الانتفاع بها ، والتداول بأيدي أهل العلم بالحديث على مدى القرون ، وكان بعيداً عن التعصب المذهبي ، يحشد الروايات ، وقد لا يتكلم فيما له كبير مجال ، انتهى كلامه .

قال الراقم : وكأن الأستاذ الكوثري يعرّض إلى كثير من الحفاظ الشافعية ، ولاسيما حامل لواءهم في المتأخرين ، الحافظ ابن حجر ، فانه بضد الحافظ الزيلعي ، يبخس الحنفية حقهم في أمثال هذه المواضع ، ويتكلم فيما لا يكون للكلام فيه مجال ، ومن دأبه في كتبه ـ ولاسيما "فتح الباري" ـ أنه يغادر حديثاً في بابه يكون مؤيداً للحنفية ، مع علمه ، ثم يذكره في غير مظانه ، لئلا ينتفع به الحنفية .

قال شيخنا إمام العصر ، الشيخ " محمد أنور الكشميري ، ثم الديوبندي " رحمه الله تعالى : كان الحافظ جمال الدين الزيلعي ، من المشائخ الصوفية ، الذين ارتاضت نفوسهم بالمجاهدات والخلوات ، وتزكت قلوبهم عن الرذائل والشهوات ، كما كان من أكابر المحدثين الحفاظ ، بحور العلم والحديث ، وترى من آثار تزكية نفسه أنه لا يتعصب لمذهبه شيئاً ، بل يمشي مع الخصوم ، ويسايرهم بغاية الإنصاف .

وبمثل هذه الميزة امتاز الشيخ الحافظ ، تقى الدّين بن دقيق العيد ، رحمه الله ، بين علماء عصره ، وكان هو أيضاً من أكابر الصوفية ، صاحب كرامات ، لايتعصب لأهل مذهبه ، وربما يقصد فى تحقيقه إفادة الحنفية وتأييدهم ، وحاشاه أن يبخس حقهم ، ومثله منا ـ فى الجمع بين طريقة القوم ، وبين علوم الشريعة ، ثم النّصفة والعدل ـ الشيخ المحقق ابن الهمام ، صاحب "فتح القدير" ، وهذا بخلاف الحافظ ابن حجر ، فيتطلب دائماً مواقع العلل ، ويتوخى مواضع الوهن من الحنفية ، ولا يأتى فى أبحاثه مايفيد الحنفية ، ويقول شيئاً ، وهو يعلم خلاف ذلك ، ولا يليق بجلالة قدره ذلك الصنيع ، وحاشاى أن أغض من قدر الحافظ ابن حجر الذى يستحقه ، وإنما هى حقائق ناصعة ، ووقائع ثابتة ، يجب على الباحث الناقد أن يعرفها ، عفا الله عنه ، وبدل سيئاته حسنات .

وسمعت منه رحمه الله : أن الشيخ ابن الهمام كل ماذكره فى "فتحه" من أدلة مذهبنا ، مستفاد من تخريج الإمام الزيلعى ، ولم يزد عليه دليلا ، إلا فى ثلاثة مواضع : منها مسألة المهر . وقدرمايجب .

وأفادنى الأستاذ الكوثرى : أن من مؤلفات الإمام الزيلعى مختصر "معانى الآثار" ـ للطحاوى ، وهو من محفوظات مكتبة ـ رواق الأتراك ـ بالأزهر ، والكوبريلى ـ بالآستانة ـ اه .

أما وفاة هذا الإمام الجليل ، فقد اتفقت كلمتهم ، ممن ترجم له ـ كابن حجر . وابن فهد . والسيوطى . والتميمى . والكفوى ـ على وفاته فى "المحرم سنة اثنتين ، وستين ، وسبعمائة" ـ ٧٦٢ ـ هجرية ، وزاد ابن فهد تعيينه : "بالحادى عشر من المحرم" ، ولم يتعرض أحد منهم ، لذكر تاريخ ولادته ، ولم أظفر بها ، مع تتبع ، ودفن بالقاهرة ، واتفقت به كلمة من تعرض لوفاته ، والعجب أنه لم يعين أحد قبره ، ولا جهته ، من أصحاب التراجم ، ورجال الطبقات ، والمؤلفين ، فى خطط القاهرة ، وآثار مصر : كالمقريزى . وغيره ، والمتصدين لذكر مزارات الأولياء ، وقبور الصالحين بالقاهرة ، كالسخاوى . وغيره ، إلا أن على باشا مبارك فى "الخطط التوفيقية" ذكر عند ذكر ، شارع باب الوزير ، فى : ص ١٠٣ ـ ج ٢ ، عطفة الزيلعى ، وقال : عرفت بضريح الشيخ الزيلعى المدفون بها ، اه . ولم يعينه من هو ، فوصلت إلى العطفة المذكورة الواقعة فى ـ شارع المحجر ـ برفاقة صديق المحترم . الشيخ عبد المجيد الدسوقى عطية ، وبمساعدة الأستاذ الفاضل إبراهيم بن مختار الزيلعى ، فألفينا فى آخر العطفة بيتاً مغلقاً ، واطلعنا إلى شباكه ، فاذا هومكتوب على غلاف المرقد الشريف :

هذا مقام الإمام عبدالله الزيلعي ، وكان خارج البيت فوق الباب ، كتابة فى حجر منحوتة ، فقرأنا فيه كلمة : عبدالله ، وكلمة "الزيلعي" ، ولكن كان فى القلب شيء ، فاستظهرت بالأستاذ "حسن قاسم" عالم هذه الآثار ، فذهب وقرأ اللوح ، بعد أن أتعب نفسه ، فاذا هو "أبو عبد الله ، فاتضح أنه غيره ، ثم الأستاذ "حسن قاسم" يجزم بأن ضريحه بقرافة القاهرة ، بباب النصر ، بَيْدَ أنه اندثرت المقبرة هنا ، فلا يعرف اليوم قبر أحد ، والله أعلم .

خصائص هذا الكتاب الجليل

قد سمعت أقوال علماء الأمة ، وحفاظ الحديث فى حق المؤلف ، الإمام الحافظ الجهبذ ، وأغنتنا كلماتهم الموجزة عن الإطناب فى مدحه ، بَيْدَ أنى أحاول أن أشير إلى لمعة من خصائص مؤلفه هذا ، "نصب الراية - لتخريج أحاديث الهداية" ، ليكون من بدء الأمر ، بصيرةً لأولى الأبصار ، وبصراً لأرباب البصائر ، فيقع الكتاب فى جذر قلوبهم ، بانبلاج وانشراح . فمن خصائص هذا الكتاب ، أنه - كما أصبح ذخيرة نادرة للمذهب الحنفى - كذلك أصبح ذخيرة ثمينة لأرباب المذاهب الأخرى ، من المالكى . والشافعى . والحنبلى ، فكما أن الحنفية يفتقرون إليه فى التمسك بعراها الوثيقة ، كذلك أصحاب سائر المذاهب لايستغنون عنه أبداً .

ولا بدع لو قلت : إنه دائرة المعارف العامة ، لأدلة فقهاء الأمصار ، حيث أحاط بأدلتها ، فلا يرى الباحث فيها بخساً ولا رهقاً .

ومنها : — أن هذا الكتاب الفذّ ، خدمة جليلة للأحاديث النبوية - على صاحبها الصلوات والتحيات - أكثر مما هو خدمة للمذهب الحنفى ، فليكن أمام الباحث الحثيث ، أنه كما يحتاج إليه الفقيه المتمسك بالمذهب ، كذلك يحتاج إليه المحدث ، فأصبح مقياساً ونبراساً للفقهاء ، والمحدثين .

ومنها - أنه نفع الأمة فى الأحاديث ، بتعقبها بجرح وتعديل ، مع سرد الأسانيد ، ثم ذكر فقه الحديث وفوائده ، فالفقيه البارع ، يفوز بأربه من فقه الحديث ، والمحدث الجهبذ ، يقضى وطره من أحوال الرواة ، ولطائف الأخبار ، والتحديث .

ومنها - أنه وصل إلينا - بواسطة هذا العلق النفيس - نقول : من الكتب القيِّمة فى

الحديث، التى أصبحت بعيدة شاسعة عن متناول أيدى أهل العلم، وأبحاث سامية فيما يتعلق بالرجال، من كتب أضاعتها يد الحدثان، ولا نرى لها عيناً، غير أثر فى الكتب الأثرية، وكتب الطبقات والتراجم، من ذكر أسمائها: "كصحيح" - أبى عوانة. و "صحيح" - ابن خزيمة. و "صحيح" - ابن حبان. و "صحيح" - ابن السكن. و "مصنف" - ابن أبى شيبة. و "مصنف" - عبد الرزاق. وكثير من المسانيد. والسنن. والمعاجم، وككتاب "الاستذكار، والتمهيد" - لابن عبد البر، و "كتاب المعرفة، والخلافيات" - للبيهقى، وعدة كتب من تصانيف أبى بكر الخطيب البغدادى، وكتب ابن عدى، وكتب ابن أبى حاتم، وغيرهم.

ومن كتب المتأخرين، ككتاب "الإلمام"، و "الإمام" - للحافظ تقى الدين بن دقيق العيد، وكتب ابن الجوزى، "كجامع المسانيد"، "والعلل المتناهية"، و "كتاب التحقيق"، وغيرها من كتب أعلام الأمة، ومعالم الإسلام.

ومنها - أنه نرى فيه كلمات فى موضوع الجرح والتعديل، من أئمة الفن، وجهابذة الحديث، ونقدة الرجال. ما لا نشاهده فى الذخيرة التى بين أيدينا، من كتب أسماء الرجال المطبوعة المتداولة، بحيث لو أفردت منه فى جزء مجموع، لأصبح كتاباً ضخماً فى الموضوع.

فهذه خصائص عندى، كلها على حيالها، مزايا على حدة، وإليك فائدة من فوائد كتابه، تمثيلاً لما قلته.

فائدة: - ومجرد الكلام فى الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة، إذ لم يسلم من كلام الناس، إلا من عصمه الله، بل خرج فى "الصحيح" لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعى. والحارث بن عبد الأيادى. وأيمن بن نابل الحبشى. وخالد بن مخلد القطوانى. وسويد بن سعيد الحرثانى. ويونس بن أبى إسحاق السبيعى. وغيرهم، ولكن صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فانهم ينتقون من حديثه ماتوبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلا، ولا يروون ماتفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبى أويس حديث: "قسمت الصلاة بينى وبين عبدى": لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك. وشعبة. وابن عيينة، فصار حديثه متابعة، وهذه العلة راحت على كثير ممن استدرك على

" الصحيحين " فتساهلوا فى استدراكهم ، ومن أكثرهم تساهلا ، الحاكم أبو عبد الله فى " كتابه المستدرك " ، فانه يقول : هذا حديث على شرط الشيخين ، أو أحدهما ، وفيه هذه العلة ، إذ لا يلزم من كون الراوى محتجاً به فى الصحيح أنه إذا وجد فى أى حديث ، كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه ، بل الحاكم كثيراً مايجىء إلى حديث لم يخرج لغالب رواته فى الصحيح ، كحديث روى عن عكرمة عن ابن عباس ، فيقول فيه : هذا حديث على شرط البخارى " يعنى لكون البخارى أخرج لعكرمة " ، وهذا أيضاً تساهل ، وكثيراً مايخرج حديثاً بعض رجاله للبخارى ، وبعضهم لمسلم ، فيقول : هذا على شرط الشيخين ، وهذا أيضاً تساهل ، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا " الصحيح " عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه ، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ، ثم يقول : هذا على شرط الشيخين ، أو البخارى . أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل ، لأن صاحبي " الصحيح " لم يحتجا به إلا فى شيخ معين ، لا فى غيره ، فلا يكون على شرطهما ، وهذا كما أخرج البخارى . ومسلم حديث خالد بن مخلد القطوانى عن سليمان بن بلال . وغيره ، ولم يخرجا حديثه عن عبد الله بن المثنى ، فان خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى ، فاذا قال قائل فى حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى : هذا على شرط البخارى . ومسلم ، كان متساهلا ، وكثيراً مايجىء إلى حديث فيه رجل ضعيف ، أو متهم بالكذب ، وغالب رجاله رجال الصحيح ، فيقول : هذا على شرط الشيخين . أو البخارى . أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل فاحش ، ومن تأمل كتابه " المستدرك " تبين له ماذكرناه ، قال ابن دحية فى كتابه " العلم " المشهور : ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله ، فانه كثير الغلط ظاهر السقط ، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده ، وقلده فى ذلك .

ثم ذلك إلماع إلى أمهات الخصائص ، لاحاجة بنا إلى استيفاء الأطراف ، بعد الإيماض إلى اللباب ، فقد أبدى الصريح عن الرغوة ، وما يوم حليمة بسر ، فنرجو الله سبحانه التوفيق ، وإصابة الغرض ، نجاح العمل ، والله الموفق .

تلخيص الكتاب ، وتذييله

ثم ليُعلم أن الحافظ ابن حجر قد لخص هذا الكتاب ، وسماه " الدراية ـ فى تلخيص نصب الراية " وسمعت من شيخنا إمام العصر مولانا " محمد أنور " رحمه الله : أن الحافظ ما أجاد فى تلخيصه ، كما كان يرجى من براعته فى التنقيح والتحرير ، وعلو كعبه فى التلخيص ، وغادر كثيراً من غرر النقول التى ما كان يحرى تركها ، وقد طبع هذا التلخيص مرتين ـ بالهند ـ ، وسموه فى طبعة " نصب الراية " ، وطبع أيضاً على هوامش " الهداية " .

هذا ، وللشيخ المحدث " قاسم بن قطلوبغا " الحنفى ، ذيل على هذا التخريج ، سماه : " منية الألمعى فيما فات من تخريج أحاديث الهداية ـ للزيلعى " ، والأسف أننا مع شدة الاستقراء ، لم نظفر بوجوده فى مكتبة ، وإلا فكان " المجلس العلمى " يريد أن يستوفى فائدة الكتاب بهذا الذيل ، ليكون درة التاج لهام التخريج ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ،

رواية الكتاب

يرويه غالب أصحاب الأثبات ، بطريق أمين الدّين الأقصرائى ، عن الحافظ شمس الدّين محمد بن الجزرى المقرىء ، عن المؤلف الزيلعى ، راجع " الأمم ، لإيقاظ الهمم " .

نتـــفة

من ترجمة صاحب " الهـــداية "

بعد أن ذكرت ترجمة صاحب "تخريج الهداية" سنح لى أن ألحق بها ترجمة صاحب الهداية، ليعرف منزلة هذا الإمام علماء غير المذهب الحنفى، فان الكثرة الغامرة من علماء العصر بحظ ضئيل من معرفة رجال العلم، من غير مذهبهم، وأما أهل مذهبه، ولاسيما علماء الأفغان. والهند، فهو أشهر عندهم من نار على علَم.

قال الحافظ عبد القادر القرشى فى "الجواهر المضيئة": على بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى، شيخ الإسلام، برهان الدّين المرغينانى، العلامة المحقق "صاحب الهداية"، اه.

ولفظ الفاضل اللكنوى فى "الفوائد البهية": كان إماماً فقيهاً، حافظاً محدثاً، مفسراً، جامعاً للعلوم، ضابطاً للفنون، متقناً، محققاً، نظاراً، مدققاً، زاهداً، ورعا، بارعاً، فاضلا، ماهراً، أصولياً، أديباً، شاعراً، لم تر العيون مثله، فى العلم والأدب. وله اليد الباسطة فى الخلاف، والباع الممتد فى المذهب، اه.

"مرغينان" ـ بفتح الميم ـ مدينة من بلاد ـ فرغانة ـ، "فرغانة" ـ بفتح الفاء ـ، وراء الشاش، وراء جيحون وسيحون. وأيضاً، فهى قرية من قرى فارس. قاله القرشى.

تفقه على أئمة عصره، كمفتى الثقلين، نجم الدين "أبى حفص عمر النسفى". وابنه أبى الليث "أحمد النسفى". والصدر الشهيد "حسام الدين عمر". والصدر السعيد "تاج الدّين أحمد". "وأبى عمرو عثمان البيكندى" تلميذ، شمس الأئمة "السرخسى". وغيرهم.

وأقرّ له بالفضل، والتقدم، أهل عصره، كالإمام فخر الدّين ـ قاضى خان ـ وصاحب المحيط، وصاحب الذخيرة. والشيخ زين الدّين العتابى. وظهير الدّين البخارى، صاحب "الفتاوى الظهيرية"، وغيرهم.

فاق شيوخه، وأقرانه، وأذعنوا له كلهم، ولاسيما بعد تصنيفه لكتاب "الهداية". و"كفاية المنتهى". "ونشر المذهب".

ومن مؤلفاته أيضاً كتاب "المنتقى". "والتجنيس والمزيد". "ومناسك الحج". "ومختارات النوازل". وكتاب فى "الفرائض". انتهى ملخصاً، وملتقطاً من "الجواهر". و "الفوائد".

طبقة المؤلف

عده ابن كمال باشا ، من أصحاب الترجيح ، وبعضهم ، من أصحاب التخريج ، وقيل : هو من المجتهدين فى المذهب ، ومال إليه الفاضل اللكنوى ، فى تعليقاته على "الفوائد البهية" ، توفى رحمه الله تعالى ، سنة ثلاث ، وتسعين ، وخمسمائة ـ ٥٩٣ ـ ه .

"الهداية"

صنف كتاباً ، سماه "بداية المبتدى" جمع فيه كتابى : القدورى . والجامع الصغير ، للإمام محمد بن الحسن الشيبانى ، وزاد عليهما مسائل عند الضرورة ، ثم شرحه بكتاب سماه "كفاية المنتهى" ، فى ثمانين مجلداً ، ثم اختصره فى "كتاب ، سماه الهداية" . صنف "الهداية" فى ثلاث عشرة سنة ، وبقى صائماً فى عهد تأليفه لهذا الكتاب ، لم يطلع على صومه أحد .

قال إمام العصر ، المحدث ، الشيخ "محمد أنور الكشميرى الديوبندى" رحمه الله : ليس فى أسفار المذاهب الأربعة كتاب بمثابة كتاب "الهداية" فى تلخيص كلام القوم ، وحسن تعبيره الرائق ، والجمع للمهمات فى تفقه نفس ، بكلمات كلها درر وغرر .

وقال : وقد صدق من قال من بعض أفاضل الشيعة : إن كتب الأدب العربى فى المسلمين ثلاثة : التنزيل العزيز . وصحيح البخارى . وكتاب "الهداية" ، اه .

وقال : براعة الإنشاء ، وفضل الأدب يظهر فى إفصاح التعبير الأدبى فى غوامض الأبحاث ، ومشكلات المسائل ، ليست المزية فى فصاحة عبارات الحدائق والأزهار ، وذكر النسائم ، وخرير الأنهار ، فانه باب طَرَقه كل شاعر وكاتب .

وقال : لا يدرك شأو صاحب "الهداية" فى فقهه ألف فقيه ، مثل صاحب "الدر المختار" ، فان صاحب "الهداية" فقيه النفس ، علمه علم الصدر . وعلم صاحب "الدر المختار" علم الصحف والأسفار ، وإن البون بينهما لبعيد .

وقال : سألنى بعض الفضلاء ، هل تقدر على أن تؤلف كتاباً ، مثل ـ فتح القدير ، وهو "شرح الهداية" ـ فى الدقة والتحرير ؟ قلت : نعم ، قال : ومثل "الهداية" ؟ ، قلت : كلا ، ولو عدة أسطر .

قال الراقم : وناهيك بهذه الكلمات ، من هذا الأستاذ الإمام ، إمام العصر . فى منزلة هذا

الكتاب الجليل ، وإنها ليست مجازفة وإطراء ، بل خرجت من فكرة دقيقة صائبة ، غاصت فى دَرَك الكتاب بمكابدة العناء والتعب ، فقدَّم درر تحقيقه للقوم التى أخرجها عن دَرَكه بعد برهة من الدهر .

شروح " الهـــداية " فقهاً وحديثاً

قد ذكر صاحب كشف الظنون من شروح الهداية ، والتعليقات عليها ، والتخاريج لأحاديثها ، قدراً كبيراً يجاوز ستين شرحاً ، ولو أخذنا فى التحقيق وضم الحواشى والشروح إليه بعد عهد صاحب الكشف ، وإلحاق شروحها فى اللغة الفارسية ، واللغة الأردية ، لزدنا على القدر المذكور قدراً غير يسير . ولاستقصاء البحث موضع غير هذا .

وأول شروحها " النهاية " ـ لحسام الدين الصغناقى ، تلميذ صاحب " الهداية " ، وقيل : غيرها ، ومن شروحه " الفوائد " ـ لحميد الدين الضرير . و " معراج الدراية " ـ لقوام الدِّين الكاكى . و " الكفاية فى دراية الهداية " لعمر بن صدر الشريعة . و " غاية البيان ، ونادرة الأقران " ـ للإمام قوام الدين أمير كاتب الإتقانى ، المتوفى سنة ٧٥٨ ـ هـ ، صاحب الشامل ، شرح أصول البزدوى . و "البناية" ـ للشيخ بدر الدين الحافظ العينى ، شارح صحيح البخارى ، المتوفى سنة ٨٥٥ ـ هـ . و " العناية " ـ للشيخ أكمل الدين البابرتى . و " الغاية " ـ لأبى العباس السروجى ، الإمام المحدث ، وتكملته عن الشيخ المحدث ، سعد الدين الديرى .

وتصدى لتخريج أحاديثها ، الحافظ عبد القادر القرشى ، المتوفى سنة ٧٧٥ ـ هـ ، وسماه : " العناية فى تخريج أحاديث الهداية " .

والحافظ البارع ، علاء الدِّين على بن عثمان الماردينى ، المتوفى سنة ٧٥٠ ـ هـ ، صاحب " الجوهر النقى " فى الرد على البيهقى ، وهو شيخ الحافظ الزيلعى ، وسماه " الكفاية فى معرفة أحاديث الهداية " . والحافظ جمال الدين الزيلعى ، سماه " نصب الراية ـ لأحاديث الهداية " ، وقد فرغنا من ترجمته ومزاياه ، وذَيَّل تخريجه ، الحافظ الشيخ " قاسم بن قطلوبغا الحنفى " ، وسماه : " منية الألمعى " ، وتقدم ذكره ، وللشيخ مصلح الدين ، مصطفى السرورى تعليق على شرح ابن الشحنة فى " التنبيه على أحاديث الهداية " ، وللحافظ ابن حجر " الدراية ـ فى تلخيص نصب الراية " ، وقد تقدم فى ـ ترجمة الزيلعى ـ .

وطبع من شروحه " فتح القدير " ـ للشيخ ابن الهمام السيواسى بمصر ، مع تكملته ، وهو من أمتن الشروح ، وأبرعها ، وطبع بالهند أيضاً . و " العناية " ـ للشيخ البابرتى . و " الكفاية " ... وهما من أحسن شروحها فقهاً ، وطبعت هذه الثلاثة بمصر مجموعة . وطبع " البناية " ـ للعينى

فى الهند، طبعاً سقيما، وأصبح اليوم نادراً جداً، وهو من أنفع الشروح، حلاً لغوامض الكتاب، ثم جمعاً بين أبحاث الفقه، وأبحاث الحديث، وهو يحتاج إلى إعادة الطبع، مع عناية بالتصحيح بالغة، ومما نحن فى اشتياق وحاجة شديدة إلى طبعه من الشروح، فيما أرى - "غاية البيان" - للاتقانى. و "معراج الدراية" - لقوام الدّين الكاكى : و "الغاية" - للشيخ أبى العباس السروجى، حافظ الحديث.

قال الراقم : لم يخدم كتاب فى الفقه من المذاهب الأربعة، مثل كتاب "الهداية"، ولم يتفق على شرح كتاب فى الفقه، من الفقهاء، والمحدثين، والحفاظ المتقنين، مثل ما اتفقوا على كتاب الهداية، وناهيك بهذا الإقبال العظيم، وتلقى القوم إياه بالقبول، فمن شراحه من الفقهاء المحدثين، أعلام العصر، وأعيان القوم، مثل الحافظ العينى. وقوام الدّين الاتقانى. وقوام الدّين الكاكى. وابن الهمام السيواسى. ومن مخرجيه من جهابذة الحفاظ، مثل المارديني. والزيلعى. والقرشى. وابن حجر. والقاسم بن قطلوبغا الحنفى، فكفى لكتابه فضلا وشرفا، أمثال هؤلاء الأعيان فى شارحيه، ومخرجيه، فهل هذه المزية تساجَل، أو تجارَى ؟ ! :

وما كل مخضوب البنان بثينة * ولا كل مصقول الحديد يمان

وفى هذا القدر كفاية لأولى الألباب، والله الهادى إلى الصواب. وصلى الله تعالى على صاحب النفس القدسية، والأنفاس الزكية، صفوة البرية، محمد وآله، وصحبه، وبارك، وسلم.

محمد يوسف بن السيد محمد زكريا بن السيد مزمل شاه البَنُّورِى،
نزيل "القاهرة"، عفا الله عنه، وعافاه، وجعل آخرته خيراً
من أولاه، عضو "المجلس العلمى"، والمدرس بالجامعة
الإسلامية — دابهيل سورت — الهند
يوم الاثنين ٢١، من الربيع الآخر، سنة ١٣٥٧ هـ

تقـــــدمة (١)

”نصب الراية“

وكلمة عن فقه أهل العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أعلى منازل الفقهاء ، إعلاءً يوازن ما لهم من الهمم القعساء ، فى خدمة الحنيفية السمحة البيضاء ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء ، وسند الأتقياء ، ومخرج الأمة من الظلمات إلى النور والضياء ، وعلى آله وصحبه ، السادة النجباء ، والقادة الأصفياء ، شموس الهداية ، وبدور الاهتداء ، الناضرى الوجوه ، بتبليغ ما بلغوه من أدلة الشريعة الغراء .

وبعـــد : فان كتاب ” نصب الراية ـ لتخريج أحاديث الهداية“ للإمام الحافظ الفقيه الناقد الشيخ ”عبدالله بن يوسف الزيلعى“ ـ أعلى الله سبحانه منزلته فى الجنة ـ كتاب لا نظير له فى استقصاء أحاديث الأحكام ، حيث كان مؤلفه لا يفتر ساعة عن البحث ، ولا يعوقه عن التنقيب عائق ،

(١) تحتوى على مزية تخريج الحافظ الزيلعى على تخاريج سائر حفاظ الحديث ، وكلمة فى القياس والاستحسان ، وبيان حقيقة الرأى فى نظر السلف ، وذكر مزية الكوفة على سائر البلاد ، فى عهد الصحابة ، وبعده ، قرآناً ، وسنة . فقهاً ، وتحديثاً ، وعربية ، وغيرها ، وذكر الحفاظ ، والمحدثين من الحنفية فى العصور المختلفة ، وكلمة فى الجرح والتعديل . وهذه جواهر ودرر من الحقائق الناصعة التاريخية ، التى لا مجال للكلام فيها ، عند البصير المنصف ، وغرر تقول من الأكابر ما لا يتلقاه إلا أمثالهم ، جاد بها قلم المحقق النظار ، المحنك المتبحر ، الأستاذ الكبير الشيخ ” محمد زاهد الكوثرى “ ، فى عجلة المستوفز بالتماس ” المجلس العلمى “ ، من فضيلته ، طالت حياته فى عافية ” البنورى “

ولا يحول دون فحصه تواكل ، ولا تكاسل ، ولا يزهده فى الأخذ عن أقرانه ، وعمن هو دونه كـبَر النفس ، وسعته فى العلم ، بل طريقته الدأب ، ليل نهار ، على نشدان طلبته ، أينما وجد ضالته ، وهذا الإخلاص العظيم ، وهذا البحث البالغ ، جعلا لـكتابه من المنزلة فى قلوب الحفاظ ، مالا تساميه منزلة كتاب من كتب التخريج ، والحق يقال : إنه لم يدع مطمعاً لباحث وراء بحثه وتنقيبه ، بل استوفى فى الأبواب ذكر ما يمكن لطوائف الفقهاء أن يتمسكوا به على اختلاف مذاهبهم ، من أحاديث ، قلما يهتدى إلى جميع مصادرها أهل طبقته ، ومن بعده من محدثى الطوائف ، إلا من أجهد نفسه إجهاده ، وسعى سعيه لوجود كثير منها فى غير مظانها ، بل قلَّ من ينصف إنصافه ، فيدون أدلة الخصوم تدوينه ، غير مقتصر على أحاديث طائفة دون طائفة ، مع بيان ما لها وما عليها ، بغاية النصفة ، بخلاف كثير ممن ألفوا فى أحاديث الأحكام فى المذاهب ، فإنك تراهم يغلب عليهم التقصير فى البحث ، أو السير وراء أهواء ، والتقصير فى البحث ، يظهر المسألة القوية الحجة بمظهر أنها لاتدل عليها حجة ، والسير وراء هوى ، تعصب يأباه أهل الدين ، وأخطر مايغشى على بصيرة العالم عند النظر فى الأدلة ، هو التعصب المذهبى ، فإنه يلبس الضعيف لباس القوى ، والقوى لباس الضعيف ، ويجعل الناهض من الحجة داحضاً ، وبالعكس ، وليس ذلك شأن من يخاف الله فى أمر دينه ، ويتهيب ذلك اليوم الرهيب الذى يحاسب فيه كل امرىء على ما قدمت يداه ، فإذا وجد المتفقه من هو واسع العلم ، غوّاص لا يتغلب عليه الهوى ، بين حفاظ الحديث ، فليعض عليه بالنواجذ ، فإن ذلك ، الـكبريت الأحمر بينهم ، والحافظ الزيلعى هذا ، جامع لتلك الأوصاف حقاً ، ولذلك أصبحت أصحاب التخاريج بعده عالة عليه ، فدونك كتب : البدر الزركشى . وابن الملقن . وابن حجر . وغيرهم ، من الذين يظن بهم أنهم يحلقون فى سماء الإعجاب ، ويناطحون السحاب ، وقارنها بكتب الزيلعى ، حتى تتيقن صدق ما قلنا ، بل إذا فعلت ذلك ربما تزيد ، وتقول : إن سَدى تلك الـكتب ولحمتها ، كتب الزيلعى ، إلا فى التعصب المذهبى ، وكتاب الزيلعى هذا يجد فيه الحنفى صفوة ما استدل به أئمة المذهب من أحاديث الأحكام ، ويلقى المالكى فيه نقاوة ما خرجه ابن عبد البر فى " التمهيد " . و " الاستذكار " ، وخلاصة مابسطه عبد الحق فى كتبه ، فى أحاديث الأحكام ، والشافعى يرى فيه غربلة ما خرجه البيهقى فى " السنن " . و " المعرفة " . وغيرهما ، وتمحيص ماذكره النووى فى " المجموع " . و " شرح مسلم " ، واستعراض ما بينه ابن دقيق العيد فى " الإلمام " . و " الإمام " . و " شرح العمدة " ، وكذلك الحنبلى يلاقى فيه وجوه النقد فى " كتاب التحقيق " ـ لابن الجوزى . و " تنقيح التحقيق " ـ لابن عبد الهادى ، وغير ذلك من

الكتب المؤلفة فى أحاديث الأحكام ، بل يجد الباحث فيه سوى ما فى الصحاح . والسنن . والمسانيد . والآثار . والمعاجم ، من أدلة الأحكام أحاديث فى الأبواب ، من مصنف ابن أبى شيبة ـ أهم كتاب فى نظر الفقيه ـ . ومصنف عبدالرزاق . ونحوهما ، مما ليس بمتناول يد كل باحث اليوم ، مع استيفاء الكلام فى كل حديث ، من أقوال أئمة الجرح والتعديل ، ومن كتب العلل المعروفة ، وهذا مما جعل لهذا الكتاب ميزة عظمى بين كتب التخاريج . ولا أريد بهذا ، الثناء على كتابه تثبيط العزائم ، وتخدير الهمم ، ولا إنكار أنه لا نهاية لما يفيض الله سبحانه على أهل العزيمة الصادقة من خبايا العلوم ، ولا ننى أن فى كتب مَن بعده بعض فوائد ، يشكر مؤلفوها عليها ، ويزداد استقاء أمثالها من ينابيعها الصافية ، عند مضاعفة السعى ، وصدق العزيمة ، وإنما قلت ما قلت ، إعطاء لكل ذى حق حقه ، وإجلالا للعلم ، واستنهاضاً للهمم ، نحو محاولة الاستدراك ، على مثل هذا العالم الجليل .

وهذا حافظ واحد من حفاظ الحنفية ، قام بمثل هذا العمل العظيم الذى وقع موقع الإعجاب الكلى بين طوائف الفقهاء كلهم ، فى عصره ، وبعد عصره ، فمن قلب صحائف هذا الكتاب ، ودرس ما فى الأبواب من الأحاديث ، تيقن أن الحنفية فى غاية التمسك بالأحاديث . والآثار فى الأبواب كلها ، لكن لا تخلو البسيطة من متعنت يتقوّل فيهم ، إما جهلا . أو عصبية جاهلية ، فمرة يتكلمون فى أخذهم بالرأى ، عند فقدان النص ، مع أنه لا فقه بدون رأى ، ومرة يرمونهم بقلة الحديث ، وقد امتلأت الأمصار بأحاديثهم ، وأخرى يقولون : إنهم يستحسنون ، ومن استحسن فقد شرّع ، وأين يكون موقع هذا الكلام من الصدق ؟ ! بعد الاطلاع على كلامهم فى الاستحسان ، وكيف يستطيع القائل بالقياس رد الاستحسان ؟ والشرع لله وحده ، إنما الرسول صلوات الله عليه ـ مبلّغه ، وقصارى ما يعمل الفقيه فَهْم النصوص فقط ، فمن جعل للفقيه حظاً من التشريع ، لم يفهم الفقه والشرع ، بل ضل السبيل ، وجعل شرع الله من الأوضاع البشرية ، وحاش لله أن يجعل للبشر دخلا فى شرعه ووحيه .

هذا ، وقد رأيت تفنيد تلك التقولات ، بسرد مقدمات فى الرأى والاجتهاد ، وفى الاستحسان الذى يقول به الحنفية ، وفى شروط قبول الأخبار عندهم ، وفى منزلة الكوفة من علوم القرآن . والحديث . والعلوم العربية . والفقه . وأصوله ، وكون الكوفة ينبوع الفقه ، المُشرق ، من بلاد المشرق ، المنتشر فى قارات الأرض كلها ، وميزة مذهب أهل العراق على سائر المذاهب ، ومبلغ اتساعهم فى الحفظ ، وكثرة الحفاظ بينهم من أقدم العصور الإسلامية إلى عصرنا هذا ، زيادة على ما لهم من الفهم الدقيق ، والغوص فى المعانى ، وقد اعترف لهم بذلك كل الخصوم ، ونظرة عجلى فى كتب الجرح والتعديل ، والله سبحانه حسبى ، ونعم الوكيل .

الرأى والاجتهاد

وردت فى الرأى ، آثار تذمه . وآثار تمدحه ، والمذموم هو الرأى عن هوى ، والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص ، على طريقة فقهاء الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، برد النظير إلى نظيره ، فى الكتاب ، والسنة . وقد خرج الخطيب غالب تلك الآثار فى " الفقيه والمتفقه " ، وكذا ابن عبد البر ، مع بيان موارد تلك الآثار . والقول المحتم فى ذلك : إن فقهاء الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، جروا على القول بالرأى بالمعنى الذى سبق " أعنى استنباط حكم النازلة من النص " ، وهذا من الإجماعات التى لاسبيل إلى إنكارها ، وقد قال الإمام أبوبكر الرازى فى " الفصول " ، بعد أن سرد ما كان عليه فقهاء الصحابة . والتابعين من القول بالرأى : " إلى أن نشأ قوم ذو جهل بالفقه وأصوله ، لامعرفة لهم بطريقة السلف ، ولا توقى للإقدام على الجهالة ، واتباع الأهواء البشعة التى خالفوا بها الصحابة ، ومَن بعدهم من أخلافهم ، فكان أول من نفى القياس والاجتهاد فى أحكام الحوادث ، إبراهيم النظّـام ، وطعن على الصحابة من أجل قولهم بالقياس ، ونسبهم إلى ما لايليق بهم ، وإلى ضد ماوصفهم الله به ، وأثنى به عليهم - بتهوره وقلة علمه بهذا الشأن - ، ثم تبعه على هذا القول نفر من المتكلمين البغداديين ، إلا أنهم لم يطعنوا على السلف كطعنه ، ولم يعيبوهم ، لكنهم ارتكبوا من المكابرة ، وجحد الضرورة أمراً بشعاً ، فراراً من الطعن على السلف ، فى قولهم بالاجتهاد والقياس ، وذلك أنهم زعموا أن قول الصحابة فى الحوادث كان على وجه التوسط والصلح بين الخصوم . . . لا على وجه قطع الحكم ، وإبرام القول ، فكأنهم قد حسنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة ، وتخلصوا من الشناعة التى لحقت النظّـام بتخطئته السلف . ثم تبعهم رجل من الحشو جهول ، يريد - داود بن على - لم يدر ماقال هؤلاء ، ولا ماقال هؤلاء ، وأخذ طرفا من كلام النظام ، وطرفا من كلام متكلمى بغداد ، من نفاة القياس ، فاحتج به فى نفى القياس والاجتهاد ، مع جهله بما تكلم به الفريقان ، من مثبتى القياس ، ومبطليه ، وقد كان مع ذلك ينفى حجج العقول ، ويزعم أن العقل لاحظ له فى إدراك شىء من علوم الدّين ، فأنزل نفسه منزلة البهيمة بل هو أضل منها ، اه " ، وأبوبكر الرازى أطال النفس جداً فى إقامة الحجة على حجية الرأى والقياس ، بحيث لايدع أى مجال للتشغيب ضد حجيته ، فالرأى بهذا المعنى ، وصف مادح يوصف به كل فقيه ، ينبىء عن دقة الفهم ، وكمال الغوص ، ولذلك تجد ابن قتيبة يذكر فى " كتاب المعارف " الفقهاء بعنوان أصحاب الرأى ، ويَعدُّ فيهم الأوزاعى . وسفيان الثورى . ومالك بن أنس رضى الله عنهم ، وكذلك

تجد الحافظ محمد بن الحارث الخشني ، يذكر أصحاب مالك في " قضاة قرطبة " باسم أصحاب الرأي ، وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد بن الفرضي في " تاريخ علماء الأندلس " ، وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي ، يقول في شرح حديث الداء العضال من " الموطأ " في صدد الرد على مايرويه النقلة عن مالك ، في تفسير الداء العضال : ولم يرو مثل ذلك عن مالك أحد من أهل الرأي من أصحابه " يعني أهل الفقه ، من أصحاب مالك " إلى غير ذلك ، مما لاحاجة إلى استقصائه هنا .

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذم " الرأي عن هوى " في فقه الفقهاء ، وفي ردهم النوازل التي لاتنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر ، إلى المنصوص في كتاب الله ، وسنة رسوله ، إنما هو هوى بشع ، تنبذه حجج الشرع ، وأما تخصيص الحنفية بهذا الإسم ، فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط ، فالفقه حيثما كان يصحبه الرأي ، سواء كان في المدينة أو في العراق ، وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد ، بما لاح لهم من الدليل ، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب . والسنة . والإجماع . والقياس ، ولا يقتصرون على واحد منها . وأما أهل الحديث فهم الرواة النقلة ، وهم الصيادلة ، كما أن الفقهاء هم الأطباء ، كما قال الأعمش ، فاذا اجترأ على الإفتاء أحد الرواة الذين لم يتفقهوا ، يقع في مهزلة ، كما نص الرامهرمزي في " الفاصل " . وابن الجوزي في " التلبيس " . و " أخبار الحمق " . والخطيب في " الفقيه والمتفقه " ، على نماذج من ذلك ، فذكر مدرسة للحديث هنا ، مما لامعنى له [1] ، قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح " مختصر الروضة " ـ في أصول الحنابلة : " واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة ، هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي ، فيتناول جميع علماء الإسلام ، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي ، ولو بتحقيق المناط ، وتنقيحه الذي لانزاع في صحته ، وأما بحسب العلمية فهو في عرف السلف " من الرواة بعد محنة خلق القرآن " علم على أهل العراق ، وهم أهل الكوفة ، أبو حنيفة ، ومن تابعه منهم . . . وبالغ بعضهم في التشنيع عليه . . . وإني ، والله لاأرى إلا عصمته مما قالوه ، وتنزيهه عما إليه نسبوه ، وجملة القول فيه : إنه قطعاً ، لم يخالف السنة عناداً ، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً ، بحجج واضحة ، ودلائل صالحة لائحة ، وحججه بين أيدي الناس موجودة ، وقلّ أن ينتصف منها مخالفوه ، وله بتقدير الخطأ أجر ، وبتقدير الإصابة أجران ، والطاعنون عليه إما حساد . أو جاهلون بمواقع الاجتهاد ، وآخر ماصح عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه ، والثناء عليه ، ذكره أبو الورد من أصحابنا في " كتاب أصول الدين " ، اه .

---

(١) تنبيه على رد ماقاله بعض أهل العصر في بعض كتبه " البنوري "

وقال الشهاب بن حجر المكي الشافعي في " خيرات الحسان " : ص ٣٠ : " يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء - أي المتأخرين من أهل مذهبه - عن أبي حنيفة . وأصحابه أنهم أصحاب الرأي ، أن مرادهم بذلك تنقيصهم ، ولانسبتهم إلى أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ ، ولا على قول أصحابه ، لأنهم برآء من ذلك ، ثم بسط ما كان عليه أبو حنيفة . وأصحابه في الفقه ، من الأخذ بكتاب الله ، ثم بسنّة رسوله ، ثم بأقوال الصحابة ، رداً على من توهم خلاف ذلك ، ولا أنكر أن هناك أناساً من الرواة الصالحين ، يخصون أبا حنيفة . وأصحابه بالوقيعة من بين الفقهاء ، وذلك حيث لاينتبهون إلى العلل القادحة في الأخبار ، التي تركها أبو حنيفة . وأصحابه ، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وكثيراً مايعلو على مداركهم وجه استنباط هؤلاء ، الحكم من الدليل ، لدقة مداركهم ، وجمود قرائح النقَلة ، فيطعنون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وهذا النبز منهم لا يؤذي سوى أنفسهم . وأما ابن حزم فقد تبرأ من القياس جملة وتفصيلا ، لحظ أبي حنيفة . وأصحابه من شتائمه مثل حظ باقي الأئمة القائلين بالقياس . والقاضي أبو بكر بن العربي ممن قام بواجب الرد عليه في " العواصم والقواصم " ، وليس لابن حزم شِبْه دليل ، فيما يدعيه من نفي القياس ، غير المجازفة بنفي ماثبت من الصحابة في حجية القياس ، وغير الاجتراء على تصحيح روايات واهية ، وردت في رد القياس ، والغريب أن بعض أصحاب - المجلات - ممن لم ينشأ نشأة العلماء ، اتخذ مجلته منبراً يخطب عليه للدعوة إلى مذهب ، لا يدري أصله ولا فرعه ، فألّف قبل عشر سنوات رسالة في " أصول التشريع العام " وجمع فيها آراء ابن حزم في نفي القياس ، وآراء بعض مثبتيه ، على طريق غير طريق الأئمة المتبوعين ، وآراء أخرى لبعض الشذاذ ، يبني مذهبه على مايعده مصلحة فقط ، وإن خالف صريح الكتاب والسنة ، فصار بذلك جامعاً لأصول متضادة ، تتفرع عليها ، فروع متضادة ، لايجتمع مثلها ، إلا في عقل مضطرب ، وما هذا إلا من قبيل محاولة استيلاد البشر من البقر ، ونحوه ، فترى ابن حزم يحتج في نفي القياس بحديث " نعيم بن حماد " الذي سقط نعيم بروايته ، عند جمهرة النقاد ، وليس ابن حزم على علم من ذلك ! وهذا مما يعرفه صغار أهل الحديث من المشارقة ، وهو حديث قياس الأمور بالرأي ، وفي سنده أيضاً " حريز الناصبي " ، وإن كان الصحافي - المتمجهد ! - يجعله : جريراً ، ويزيد على حجة ابن حزم حجة أخرى ، وهي حديث : سبايا الأمم في " ابن ماجه " ويرى - الصحافي - أنه حسن ، مع أن في سنده " سويداً " ، وفيه يقول ابن معين : حلال الدم . وأحمد : متروك الحديث ، وفيه أيضاً ابن أبي الرجال ، وهو متروك ، عند النسائي ، ومنكر الحديث ، عند البخاري ، ويتصور فريقين من الفقهاء ، أهل رأي ، وأهل حديث ، وليس لهذا أصل بالمرة ، وإنما هذا خيال بعض متأخري

الشذاذ ، أخذاً من كلمات بعض جهلة النقلة ، بعد محنة أحمد ، وأما ماوقع فى كلام إبراهيم النخعى . وبعض أهل طبقته من القول : بأن أهل الرأى أعداء السنن ، فبمعنى الرأى المخالف للسنة المتوارثة فى المعتقد يعنون به الخوارج . والقدرية . والمشبهة . ونحوهم من أهل البدع ، لا بمعنى الاجتهاد فى فروع الأحكام ، وحمله على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه ، فكيف ! والنخعى نفسه . وابن المسيِّب نفسه من أهل القول بالرأى فى الفروع ، رغم انصراف المتخيلين ، خلاف ذلك . ويحاول ابن حزم أن يكذب كل مايروى عن الصحابة فى القياس ، لاسيما حديث عمر ، مع أن الخطيب . وغيره يروون عنه بطرق كثيرة ، بألفاظ متقاربة ، وكذا عن باقى الصحابة ، قال الخطيب ، بعد أن روى حديث معاذ فى اجتهاد الرأى فى " الفقيه والمتفقه " : وقول الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ ، يدل على شهرة الحديث ، وكثرة رواته ، وقد عرف فضل معاذ ، وزهده والظاهر من حال أصحابه ، الدِّين . والثقة . والزهد . والصلاح ، وقد قيل : إن عبادة بن نسى ، رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ، وهذا إسناد متصل ، ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد تقبلوه ، واحتجوا به ، فوقفنا بذلك على صحته عندهم ، اهـ . ومثله بل ماهو أوفى منه ، مذكور فى فصول أبى بكر الرازى ، وقد سبقت كلمته فى " نفاة القياس " ، وليس هذا موضع بسط لذلك ، فليراجع فصول أبى بكر الرازى . و" الفقيه والمتفقه " ـ للخطيب ، من أراد معرفة طرق الروايات القاضية على مجازفات الظاهرية ، وأذيالهم ، ولعل هذا القدر كاف هٰهنا .

الاستحسان

ظن أناس ممن لم يمارس العلم ، ولم يؤت الفهم ، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهيه الإنسان ، ويهواه ، ويلذه ، حتى فسره ابن حزم فى "أحكامه" بأنه ما اشتهته النفس ووافقها ، خطأ ، كان ، أو صواباً ، لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيه من الفقهاء ، فلو كان هذا مراد الحنفية بالاستحسان ، لكان للمخالفين ، ملء الحق ، فى تقريعهم ، والرد عليهم ، إلا أن المخالفين ساءت ظنونهم ، وطاشت أحلامهم ، ففوّقوا سهاما إليهم ، ترتد إلى أنفسهم ، وذلك لتقاصر أفهامهم عن إدراك مرامهم ، ودقة مدرك هذا البحث فى حد ذاته ، وليس بين القائلين بالقياس من لا يستحسن بالمعنى الذى يريده الحنفية ، وهذا الموضع لا يتسع لذكر نماذج من مذاهب الفقهاء ، فى الأخذ بالاستحسان ، وإبطال الاستحسان ماهو إلا سبق قلم من الإمام الشافعى رضى الله عنه ،

فلو صحت حججه فى إبطال الاستحسان ، لقضت على القياس الذى هو مذهبه ، قبل أن يقضى على الاستحسان .

ومن الحكايات الطريفة فى هذا الباب ، مايروى عن إبراهيم بن جابر ، أنه لما سأله أحد كبار القضاة فى عهد المتقى لله العباسى ، عن سبب انتقاله من مذهب الشافعى إلى مذهب أهل الظاهر ، جاوبه قائلا : " إنى قرأت إبطال الاستحسان للشافعى ، فرأيته صحيحاً فى معناه ، إلا أن جميع ما احتج به فى إبطال الاستحسان هو بعينه يبطل القياس ، فصح به عندى بطلانه " ، كأنه لم يرد أن يبقى فى مذهب يهد بعضه بعضاً ، فانتقل إلى مذهب يبطلهما معاً ، لكن القياس . والاستحسان كلاهما بخير ، لم يبطل واحد منهما بالمعنى الذى يريده القائلون بهما ، بل الخلاف بين أهل القياس فى الاستحسان ، لفظى بحت ، وأودُّ أن أسوق بعض كلمات من فصول أبى بكر الرازى ، لتنوير المسألة ، لأنه من أحسن من تكلم فيه بإسهاب مفهوم ـ فيما أعلم ـ ، وهو يقول فى الفصول فى بحث الاستحسان : " وجميع ما يقول فيه أصحابنا بالاستحسان ، فانهم قالوه مقرونا بدلائله وحججه ، لا على جهة الشهوة ، واتباع الهوى ، ووجوه دلائل مسائل الاستحسان موجودة فى الكتب التى عملناها ، فى شرح كتب أصحابنا ، ونحن نذكر هنا جملة تفضى بالناظر فيها إلى معرفة حقيقة قولهم فى هذا الباب ، بعد تقدمة القول فى جواز إطلاق لفظ الاستحسان ، فنقول : لما كان ماحسّنه الله تعالى بإقامته الدلائل على حسنه ، مستحسناً ، جاز لنا إطلاق لفظ الاستحسان ، فيما قامت الدلالة بصحته ، وقد ندب الله تعالى إلى فعاله ، وأوجب الهداية لفاعله ، فقال عز من قائل : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِيَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، أُولَـٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ، وَأُولَـٰئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ وروى عن ابن مسعود ، وقد روى مرفوعا إلى النبى ﷺ ، أنه قال : « مارآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن ، وما رآه المؤمنون سيئاً ، فهو عند الله سيء » ، فاذا كنا قد وجدنا لهذا اللفظ أصلاً فى الكتاب . والسنة ، لم يمنع إطلاقه فى بعض ما قامت عليه الدلالة بصحته على جهة تعريف المعنى وإفهام المراد ... ثم ليس يخلو العائب للاستحسان من أن ينازعنا فى اللفظ ، أو فى المعنى ، فان نازعنا فى اللفظ ، فاللفظ مُسَلم له ، فليعبر هو بما شاء ، على أنه ليس للمنازعة فى اللفظ وجه ، لأن لكل أحد أن يعبر عن المعنى بما عقله من المعنى ، بما شاء من الألفاظ ، لاسيما بلفظ يطابق معناه فى الشرع ، وفى اللغة ، وقد يعبر الإنسان عن المعنى بالعربية تارة ، وبالفارسية أخرى ، فلا ننكره ، وقد أطلق الفقهاء لفظ الاستحسان فى كثير من الأشياء ، وقد روى عن إياس بن معاوية أنه قال : " قيسوا القضاء ، ما صلح الناس ، فاذا فسدوا ،

فاستحسنوا "، ولفظ الاستحسان موجود فى كتب مالك بن أنس ، وقال الشافعى : أستحسن أن تكون المتعة ثلاثين درهما ، فسقط بما قلنا ، المنازعة فى إطلاق الاسم ، أو منعه ، وإن نازعنا فى المعنى ، فإنما لم يسلم خصمنا تسليم المعنى لنا ، بغير دلالة ، وقد اصطحب جميع المعانى التى نذكرها ، مما ينتظمه لفظ الاستحسان ، عند أصحابنا ، إقامة الدلالة على صحته ، وإثباته بحجته ، ولفظ الاستحسان يكتنفه معنيان :

أحدهما : استعمال الاجتهاد . وغلبة الرأى فى إثبات المقادير ، الموكولة إلى اجتهادنا وآرائنا ، نحو تقدير متعة المطلقات ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَتِّعُوهُنَّ ، عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ ، وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ، مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، فأوجبها على مقدار يسار الرجل وإعساره ، ومقدارها غير معلوم ، إلا من جهة أغلب الرأى ، وأكثر الظن ، ونظيرها أيضاً ، نفقات الزوجات ، قال الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، ولا سبيل إلى إثبات المعروف من ذلك ، إلا من طريق الاجتهاد ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً ، فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً ﴾ ، ثم لا يخلو المثل المراد بالآية ، من أن يكون القيمة ، أو النظير من النَّعَم على حسب اختلاف الفقهاء فيه ، وأيهما كان ، فهو موكول إلى اجتهاد العَدْلَين ، وكذلك أُروش الجنايات التى لم يرد فى مقاديرها نص ، ولا اتفاق ، ولا تعرف إلا من طريق الاجتهاد ، ونظائرها فى الأصول أكثر من أن تحصى ، وإنما ذكرنا منها مثالاً يستدل به على نظائره ، فسمى أصحابنا هذا الضرب من الاجتهاد استحسانا ، وليس فى هذا المعنى خلاف بين الفقهاء ، ولا يمكن أحداً منهم القول بخلافه ، وأما المعنى الآخر من ضربى الاستحسان ، فهو ترك القياس ، إلى ماهو أولى منه ، وذلك على وجهين : أحدهما : أن يكون فرع يتجاذبه أصلان ، يأخذ الشبه من كل واحد منهما ، فيجب إلحاقه بأحدهما ، دون الآخر ، لدلالة توجبه ، فسموا ذلك استحسانا ، إذ لولم يعرض شبه للوجه الثانى ، لكان له شبه من الأصل الآخر ، فيجب إلحاقه به ، وأغمض مايجىء من مسائل الفروع ، وأدقها مسلكا ، ماكان من هذا القبيل ، ووقف هذا الموقف ، لأنه محتاج فى ترجيح أحد الوجهين على الآخر ، إلى إنعام النظر ، واستعمال الفكر ، والروية ، فى إلحاقه بأحد الأصلين دون الآخر ... فنظير الفرع الذى يتجاذبه أصلان ، فيلحق بأحدهما دون الآخر ، ماقال أصحابنا ، فى الرجل يقول لامرأته : إذا حضت ، فأنت طالق ، فتقول :

قد حضت : إن القياس أن لا تصدق حتى يعلم وجود الحيض منها ، أو يصدقها الزوج ، إلا أنا نستحسن ، فنوقع الطلاق . قال محمد : وقد ندخلُ فى هذا الاستحسان بعض القياس ، قال أبو بكر : أما قوله : إن القياس أن لا تصدق ، فإن وجهه أنه قد ثبت بأصل متفق عليه ، أن المرأة لا تصدق فى مثله فى إيقاع الطلاق عليها ، وهو : الرجل يقول لامرأته : إن دخلت الدار ، فأنت طالق ، وإن كلمت زيداً ، فأنت طالق ، فقالت بعد ذلك : قد دخلتها بعد اليمين ، أو كلمت زيداً ، وكذبها الزوج ، إنها لا تصدق ، ولا تطلق حتى يعلم ذلك ببينة ، أو بإقرار الزوج ، فكان قياس هذا الأصل يوجب أن لا تصدق فى وجود الحيض ، الذى جعله الزوج شرطاً لإيقاع الطلاق ، وكما أنه لو قال لها : إذا حضت ، فإن عبدى حر ، أو قال : فامرأتى الأخرى طالق ، فقالت : حضت ، وكذبها الزوج ، لم يعتق العبد ، ولم تطلق المرأة الأخرى ، فقد أخذت هذه الحادثة شبهاً من هذه الأصول التى ذكرنا ، فلو لم يكن لهذه الحادثة غير هذه الأصول لكان سبيلها أن تلحق بها ، ويحكم لها بحكمها ، إلا أنه قد عرض لها أصل آخر ، منع إلحاقها بالأصل الذى ذكرنا ، وأوجب إلحاقها بالأصل الثانى ، وهو أن الله تعالى لما قال : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ ، وروى عن السلف ، أنه أراد : من الحيض والحبل ، وعن أبىّ بن كعب أنه قال : "من الأمانة أن ائتمنت المرأة على فرجها" ، دَلّ وعظه إياها ، ونهيه لها عن الكتمان ، على قبول قولها فى براءة رحمها من الحبل ، وشغلها به ، ووجود الحيض وعدمه ، كما قال تعالى فى الذى عليه الدَّين : ﴿ فَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ ، فوعظه ونهاه عن البخس والنقصان ، علم أن المرجع إلى قوله فى مقدار الدَّين ، فصارت الآية التى قدمنا أصلاً فى قبول قول المرأة ، إذا قالت : أنا حائض ، وتحريم وطئها فى هذه الحال ، فإنها إذا قالت : قد طهرت ، حل لزوجها قربها ، وكذلك إذا قالت ، وهى معتدة : قد انقضت عدتى ، صدقت فى ذلك ، وانقطعت رجعة الزوج عنها ، وانقطاع الزوجية بينهما ، وكان المعنى فى ذلك أن انقضاء العدة بالحيض معنى يخصها ، ولا يعلم إلا من جهتها ، فيوجب على ذلك إذا قال الزوج : إذا حضت ، فأنت طالق ، فقالت : قد حضت ، أن تصدق فى باب وقوع الطلاق عليها ، كما صدقت فى انقضاء العدة ، مع إنكار الزوج ، لأن ذلك معنى يخصها ، أعنى أن الحيض لا يعلم وجوده إلا من جهتها ، ولا يطلع عليه غيرها ، ولأجل ذلك أنها لا تصدق على وجود الحيض ، إذا علق به طلاق غيرها ، أو علق به عتق العبد ، لأنه إنما جعل قولها كالبينة فى الأحكام التى تخصها ، دون غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : إن الزوج لو قال : قد أخبرتنى أن عدتها انقضت ، وأنا أريد أن أتزوج أختها ، كان له ذلك ، ولا تصدق هى على بقاء العدة فى حق غيرها ، وتكون

عدتها باقية فى حقها ، ولا تسقط نفقتها ، فصار كقولها : قد حضت ، وله حكمان : أحدهما : فيما يخصها ، ويتعلق بها ، وهو طلاقها ، وانقضاء عدتها ، وما جرى مجرى ذلك ، فيجعل قوله فيه كالبينة. والآخر : فى طلاق غيرها ، أو عتق العبد ، فصارت فى هذه الحال شاهدة ، كإخبارها بدخول الدار ، وكلام زيد إذا علق به العتق ، أو الطلاق ، اهـ.

ثم ضرب أبو بكر الرازى أمثالا كثيرة ، مما يكون فيه لقولها حكمان من الوجهين ، وأجاد فى ذكر النظائر ، إلى أن أتى دور الكلام فى القسم الآخر من الاستحسان ، وهو تخصيص الحكم مع وجود العلة ، وشرحه شرحا ينثلج به الصدر ، ولا يدع شكا لمرتاب ، فى أن هذا القسم من الاستحسان ، مقرون أيضاً فى جميع الفروع ، بدلالة ناهضة ، من نص . أو إجماع . أو قياس آخر يوجب حكماً سواه فى الحادثة ، وهذا القدر يكفى فى لفت النظر ، إلى أن قول الخصوم فى الاستحسان بعيد عن الوجاهة .

شروط قبول الأخبار

يرى الحنفية قبول الخبر المرسل إذا كان مرسله ثقة ، كالخبر المسند ، وعليه جرت جمهرة فقهاء الأمة ، من الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، إلى رأس المأتين ، ولا شك أن إغفال الأخذ بالمرسل ـ ولاسيما مرسل كبار التابعين ـ تَرْكٌ لشطر السُّنَّةِ . قال أبوداود صاحب "السنن" فى رسالته إلى أهل مكة المتداولة بين أهل العلم بالحديث : "وأما المراسيل ، فقد كان يحتج بها العلماء ، فيما مضى ، مثل سفيان الثورى . ومالك بن أنس . والأوزاعى حتى جاء الشافعى ، فتكلم فيه" ، وقال محمد بن جرير الطبرى : "لم يزل الناس على العمل بالمرسل ، وقبوله ، حتى حدث بعد المأتين القول برده" كما فى "أحكام المراسيل" ـ للصلاح العلائى ، وفى كلام ابن عبدالبر مايقتضى أن ذلك إجماع ، ومناقشة من ناقشهم بأنه يوجد بين السلف من يحاسب بعض من أرسل محاسبة عسيرة ، مناقشة فى غير محلها ، لأن تلك المحاسبة إنما هى من عدم الثقة بالراوى المرسل ، كما ترى مثل هذه المحاسبة فى حق بعض المسندين ، فإذن ليست المسألة مسألة إسناد وإرسال ، بل هى مسألة الثقة بالراوى ، والشافعى ، لما رد المرسل ، وخالف من تقدمه اضطربت أقواله ، فمرة قال : إنه ليس بحجة مطلقاً ، إلا مراسيل ابن المسيِّب ، ثم اضطر إلى رد مراسيل ابن المسيِّب نفسه فى مسائل ، ذكرتها فيما علقت على طبقات الحفاظ ، ثم إلى الأخذ بمراسيل الآخرين ، ثم قال بحجية المرسل عند الاعتضاد ، ولذلك تعب أمثال البيهقى فى التخلص من هذا الاضطراب ، وركبوا الصعب ، وفى "مسند" الشافعى

نفسه مراسيل كثيرة ، بالمعنى الأعم الذى هو المعروف بين السلف ، وفى "موطأ مالك" نحو ثلاثمائة حديث مرسل ، وهذا القدر أكثر من نصف مسانيد "الموطأ" ، وما فى احكام المراسيل للصلاح العلائى من البحوث فى الإرسال ، جزء يسير ، مما لأهل الشأن من الأخذ والرد فى ذلك ، وفيما علقناه على شروط الأئمة الخمسة ، وجه التوفيق بين قول الفقهاء بتصحيح المرسل ، وقول متأخرى أهل الرواية بتضعيفه ، مع نوع من البسط فى الاحتجاج بالمرسل ، بل البخارى نفسه تراه يستدل فى كتبه بالمراسيل ، وكذا مسلم فى المقدمة ، وجزء الدباغ ، ولا يتحمل هذا الموضع لبسط المقال فى ذلك بأكثر من هذا . ومن شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندة ، كانت ، أو مرسلة ، أن لا تشذ عن الأصول المجتمعة عندهم ، وذلك أن هؤلاء الفقهاء بالغوا فى استقصاء موارد النصوص من الكتاب والسنة ، وأقضية الصحابة ، إلى أن أرجعوا النظائر المنصوص عليها ، والمتلقاة بالقبول إلى أصل تتفرع هى منه ، وقاعدة تندرج تلك النظائر تحتها ، وهكذا فعلوا فى النظائر الأخرى ، إلى أن أتموا الفحص والاستقراء ، فاجتمعت عندهم أصول ـ موضع بيانها ، كتب القواعد والفروق ـ يعرضون عليها أخبار الآحاد ، فاذا ندت الأخبار عن تلك الأصول ، وشذت ، يعدونها مناهضة لما هو أقوى ثبوتاً منها ، وهو الأصل المؤصل من تتبع موارد الشرع الجارى مجرى خبر الكافة ، والطحاوى كثير المراعاة لهذه القاعدة فى كتبه ، ويظن من لا خبرة عنده أن ذلك ترجيح منه لبعض الروايات على بعضها بالقياس ، وآفة هذا الشذوذ المعنوى فى الغالب ، كثرة اجتراء الرواة على الرواية بالمعنى ، بحيث تخل بالمعنى الأصلى ، وهذه قاعدة دقيقة ، يتعرف بها البارعون فى الفقه مواطن الضعف ، والنتوء فى كثير من الروايات ، فيرجعون الحق إلى نصابه بعد مضاعفة النظر فى ذلك ، ولهم أيضاً مدارك أخرى فى علل الحديث دقيقة ، لا ينتبه إليها دهماء النقلة ، وللعمل المتوارث عندهم شأن يختبر به صحة كثير من الأخبار ، وليس هذا الشأن بمختص بعمل أهل المدينة ، بل الأمصار التى نزلها الصحابة وسكنوها ، ولهم بها أصحاب ، وأصحاب أصحاب ، سواء فى ذلك ـ وفى رسالة الليث إلى مالك ، ما يشير إلى ذلك ـ . ومن القواعد المرضية ، عند أبى حنيفة أيضاً اشتراط استدامة الحفظ من آن التحمل إلى آن الأداء ، وعدم الاعتداد بالخط ، إذا لم يكن الراوى ذاكراً لمرويه ، كما فى "الإلماع" ـ للقاضى عياض . وغيره ، وكذلك اقتصار تسويغ الرواية بالمعنى على الفقيه ، مما يراه أبو حنيفة حتماً . ومن قواعدهم أيضاً مراعاة مراتب الأدلة فى الثبوت ، والدلالة ، فللقطعى ثبوتاً . أو دلالة مرتبته ، وللظنى كذلك حكمه عندهم ، فلا يقبلون خبر الآحاد إذا خالف الكتاب ، ولا يعدون بيان المجمل به فى شىء من المخالفة للكتاب ، فلا يكون بيان المجمل بخبر الآحاد من قبيل الزيادة على الكتاب عندهم ، وإن أورد بعض المشاغبين ما هو من قبيل البيان على

قاعدة الزيادة، تعنتاً، وجهلاً بالفارق، ومن قواعدهم أيضاً رد خبر الآحاد فى الأمور المحتمة التى تعم بها البلوى، وتتوفر فيها الدواعى إلى نقلها بطريق الاستفاضة، حيث يعدون ذلك مما تكذبه شواهد الحال، واشتراط شهرة الخبر عند طوائف الفقهاء. ويقول ابن رجب: إن أبا حنيفة يرى أن الثقات إذا اختلفوا فى خبرٍ، زيادة، أو نقصاً، فى المتن، أو السند، فالزائد مردود إلى الناقص، إلى غير ذلك من قواعد رصينة، أقاموا الحجج على كل منها، فى كتب الأصول المبسوطة. فمن يقبل الحديث عن كل من دبّ وهبّ، فى عهد ذيوع الفتن، وشيوع الكذب، بنص الرسول صلوات الله عليه، يظن بهم أنهم يخالفون الحديث، لكن الأمر ليس كذلك، بل عمدتهم الآثار فى التأصيل، والتفريع، كما يظهر ذلك لمن أحسن البحث، ووُفق للإجادة فى المقارنة والموازنة، من غير أن يستسلم للهوى، والتقليد الأعمى، والله سبحانه هو الموفق.

منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد

ولا بدّ هنا من استعراض ما كانت عليه الكوفة، من عهد بنائها إلى زمن أبى حنيفة، ليعلم من لا يعلم وجه امتيازها عن باقى الأمصار، فى تلك العصور، حتى أصبحت مشرق الفقه الناضج، المتلاطم الأنوار، فأقول: لا يخفى أن المدينة المنورة زادها الله تشريفاً ـ كانت مهبط الوحى، ومستقر جمهرة الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ إلى أواخر عهد ثالث الخلفاء الراشدين، خلا الذين رحلوا إلى شواسع البلدان للجهاد، ونشر الدين، وتفقيه المسلمين، ولما ولى الفاروق رضى الله عنه، وافتتح العراق فى عهده، بيَد سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه، أمر عمر ببناء الكوفة، فبنيت، سنة ١٧ هـ، وأسكن حولها الفصح من قبائل العرب، وبعث عمر رضى الله عنه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه، إلى الكوفة، ليعلم أهلها القرآن، ويفقههم فى الدّين، قائلاً لهم: "وقد آثرتكم بعبد الله على نفسى" وعبد الله هذا منزلته فى العلم بين الصحابة عظيمة جداً، بحيث لا يستغنى عن علمه ـ مثل عمر ـ فى فقهه، ويقظته، وهو الذى يقول فيه عمر: "كُنَيْفٌ ملئ فقهاً"، وفى رواية: "علماً"، وفيه ورد حديث: «إنى رضيت لأمتى، مارضى لها ابن أم عبد»، وحديث: «وتمسكوا بعهد ابن مسعود»، وحديث: «من أراد أن يقرأ القرآن غضاً، كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، وقال النبى صلوات الله عليه: «خذوا القرآن من أربعة»، وذكر ابن مسعود فى صدر الأربعة، وقال حذيفة رضى الله عنه: "كان أقرب الناس هديا، ودلا، وسمتاً برسول الله ﷺ ابن مسعود، حتى يتوارى منا فى بيته، ولقد علم المحفظون من أصحاب محمد أن ابن أم عبد، هو أقربهم إلى الله زلفى"، وحذيفة حذيفة، وما ورد فى فضل ابن مسعود، فى ـ كتب السنة ـ شىء كثير جداً،

فابن مسعود هذا عُنى بتفقيه أهل الكوفة ، وتعليمهم القرآن من سنة بناء الكوفة ، إلى أواخر خلافة عثمان رضى الله عنه ، عناية لامزيد عليها ، إلى أن امتلأت الكوفة بالقراء . والفقهاء المحدثين ، بحيث أبلغ بعض ثقات أهل العلم عدد من تفقه عليه ، وعلى أصحابه ، نحو أربعة آلاف عالم ، وكان هناك معه أمثال سعد بن مالك - أبي وقاص - وحذيفة . وعمار . وسلمان . وأبي موسى ، من أصفياء الصحابة رضى الله عنهم ، يساعدونه فى مهمته ، حتى إن على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، لما انتقل إلى الكوفة ، سُرَّ من كثرة فقائها ، وقال : " رحم الله ابن أم عبد ، قد ملأ هذه القرية علماً "، وفى لفظ : " أصحاب ابن مسعود ، سُرُج هذه القرية " ولم يكن باب مدينة العلم ، بأقل عناية بالعلم منه ، فوالى تفقيهم ، إلى أن أصبحت الكوفة لامثيل لها فى أمصار المسلمين ، فى كثرة فقهائها ، ومحدثيها والقائمين بعلوم القرآن ، وعلوم اللغة العربية فيها ، بعد أن اتخذها علىّ بن أبي طالب كرم الله وجهه ، عاصمة الخلافة ، وبعد أن انتقل إليها أقوياء الصحابة ، وفقهاؤهم ، وبينما ترى محمد بن الربيع الجيزى . والسيوطى لايستطيعان أن يذكرا من الصحابة الذين نزلوا مصر إلا نحو ثلاثمائة صحابى ، تجد العجلى يذكر أنه توطن الكوفة وحدها ، من الصحابة ، نحو ألف وخمسمائة صحابى ، بينهم نحو سبعين بدرياً ، سوى من أقام بها ، ونشر العلم بين ربوعها ، ثم انتقل إلى بلد آخر ، فضلا عن باقى بلاد العراق ، ومايروى عن ربيعة . ومالك من الكلمات البتراء فى أهل العراق ، ليس بثابت عنهما أصلا ، وجلّ مقدارهما عن مثل تلك المجازفة ، ولسنا فى حاجة هنا إلى شرح ذلك ، فنكتفى بالإشارة ، فكبار أصحاب على . وابن مسعود رضى الله عنهما بها ، لو دونت تراجمهم فى كتاب خاص لأتى كتاباً ضخماً ، والمجال واسع جداً لمن يريد أن يؤلف فى هذا الموضوع ، وقد قال مسروق بن الأجدع التابعى الكبير : "وجدت علم أصحاب محمد ﷺ ينتهى إلى ستة : إلى على . وعبد الله . وعمر . وزيد بن ثابت . وأبي الدرداء . وأبيّ بن كعب ، ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى : علىّ . وعبد الله "، وقال ابن جرير : "لم يكن أحد له أصحاب معروفون ، حرروا فتياه ومذاهبه فى الفقه ، غير ابن مسعود ، وكان يترك مذهبه ، وقوله ، لقول عمر . وكان لايكاد يخالفه فى شيء من مذاهبه ، ويرجع من قوله ، إلى قوله "، وكان بين فقهاء الصحابة من يوصى أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود ، إقراراً منهم بواسع علمه ، كما فعل معاذ بن جبل ، حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون الأودى باللحاق بابن مسعود ، بالكوفة .

ولا مطمع هنا فى استقصاء ذكر أسماء أصحاب على . وابن مسعود بالكوفة ، ولكن لا بأس فى ذكر بعضهم هنا ، فنقول :

١ — **منهم** — عبيدة بن قيس السلمانى ، المتوفى سنة ٧٢ ﻫ ، كان شريح إذا اشتبه عليه الأمر فى قضية يرسل إلى السلمانى هذا يستشيره ، كما فى "المحدث المفاصل" ـ للرامهرمزى ، وشريح ذلك ، المعروف بكمال اليقظة فى الفقه ، وأحكام القضاء .

٢ — **ومنهم** — عمرو بن ميمون الأودى ، المتوفى سنة ٧٤ ﻫ ، من قدماء أصحاب معاذ ابن جبل كما سبق ، معمر مخضرم ، أدرك الجاهلية ، وحج مائة عمرة . وحجة .

٣ — **ومنهم** زر بن حبيش ، المتوفى سنة ٨٢ ﻫ ، معمر مخضرم ، وكان يؤم الناس فى التراويح ، وهو ابن مائة وعشرين سنة ، وهو راوية قراءة ابن مسعود ، ومنه أخذها عاصم ، وقد رواها عنه أبو بكر بن عياش ، وفيها الفاتحة . والمعوذتان . وأما مايروى عن ابن مسعود من الشواذ ، فليس بقراءته ، وإنما هى ألفاظ رويت عنه فى صدد التفسير ، فدوَّنها من دوَّنها فى عداد القراءة ، كما يظهر من "فضائل القرآن" ـ لأبى عبيد ، وكان زر من أعرب الناس ، وكان ابن مسعود يسأله عن العربية .

٤ — **ومنهم** — أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمى ، المتوفى سنة ٧٤ ﻫ ، عرض القرآن على علىّ كرم الله وجهه ، وهو عمدته فى القراءة ، وقد فرَّغ نفسه لتعليم القرآن لأهل الكوفة بمسجدها ، أربعين سنة ، كما أخرجه أبو نعيم بسنده ، ومنه تلقى السبطان الشهيدان ، القراءة بأمر أبيهما ، وعاصم تلقى قراءة علىّ عنه ، وهى القراءة التى يرويها حفص عن عاصم ، وقراءة عاصم بالطريقين فى أقصى درجات التواتر فى جميع الطبقات ، وعرض السلمى أيضاً على عثمان . وزيد بن ثابت .

٥ — **ومنهم** — سويد بن غفلة المذحجى ، ولد عام الفيل ، فصحب أبا بكر ، ومن بعده ، إلى أن توفى بالكوفة ، سنة ٨٢ ﻫ

٦ — **ومنهم** — علقمة بن قيس النخعى ، المتوفى سنة ٦٢ ﻫ ، وعنه يقول ابن مسعود : " لا أعلم شيئاً إلا وعلقمة يعلمه " ، وفى " الفاصل " : حدثنا الحسن بن سهل العدوى ، من أهل رامهرمز ، حدثنا على بن الأزهر الرازى ، حدثنا جرير عن قابوس ، قال : قلت لأبى : كيف تأتى علقمة ، وتدع أصحاب النبى ﷺ ؟ ! فقال : يابنى ، لأن أصحاب النبى ﷺ يستفتونه ، وله رحلة إلى أبى الدرداء بالشام ، وإلى عمر . وزيد . وعائشة بالمدينة ، وهو ممن جمع علوم الأمصار ، وكان خال إمام أهل العراق ، إبراهيم بن يزيد النخعى .

٧ — **ومنهم** — مسروق بن الأجدع ، عبد الرحمن الهمدانى ، المتوفى سنة ٦٣ ﻫ ، معمر مخضرم ، أدرك الجاهلية ، وله رحلات واسعة فى العلم .

٨ — **ومنهم** — الأسود بن يزيد بن قيس النخعى ، المتوفى سنة ٧٤ ، معمر مخضرم ، حج ثمانين ، مابين حجة وعمرة ، وهو ابن أخى علقمة .

٩ — **ومنهم** — شريح بن الحارث الكندي ، مُعَمر مخضرم ، وَلِيَ قضاء الكوفة في عهد عمر ، واستمر على القضاء ، اثنتين وستين سنة ، إلى أيام الحجاج ، إلى أن توفي سنة ٨٠ هـ ، وهو الذي يقول فيه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : "قم ياشريح ! فأنت أقضى العرب" (١) ، فناهيك بقاض يكون مَرْضِيّ القضاء في عهد الراشدين ، وفي الدولة الأموية طول هذه المدة ، وقد غَذّى بأقضيته الدقيقة ، فقه أهل الكوفة ، ودربهم على الفقه العملي .

١٠ — **ومنهم** — عبد الرحمن بن أبي ليلى ، أدرك مائة وعشرين من الصحابة ، وَوَلِيَ القضاء ، غرق مع ابن الأشعث شهيداً ، سنة ٨٣ هـ .

١١ — **ومنهم** — عمرو بن شرحبيل الهمداني ١٢ — ومرة بن شراحيل ١٣ — وزيد بن صوحان ١٤ — والحارث بن قيس الجعفي ١٥ — وعبد الرحمن بن الأسود النخعي ١٦ — وعبد الله بن عتبة بن مسعود ١٧ — وخيثمة بن عبد الرحمن ١٨ — وسلمة بن صهيب ١٩ — ومالك ابن عامر ٢٠ — وعبد الله بن سخبرة ٢١ — وخلاس بن عمرو ٢٢ — وأبو وائل شقيق بن سلمة ٢٣ — وعبيد بن نضلة ٢٤ — والربيع بن خيثم ٢٥ — وعتبة ابن فرقد ٢٦ — وصلة بن زفر ٢٧ — وهمام بن الحارث ٢٨ — والحارث بن سويد . ٢٩ — وزاذان أبو عمرو الكندي ٣٠ — وزيد بن وهب ٣١ — وزياد بن جرير . ٣٢ — وكردوس بن هانىء ٣٣ — ويزيد بن معاوية النخعي ، وغيرهم من أصحابهما ، وأكثر هؤلاء لقوا عمر . وعائشة أيضاً ، وأخذوا عنهما ، وهؤلاء كانوا يفتون بالكوفة ، بمحضر الصحابة ، فلو تَلِيَ حديث هؤلاء ، أو فقههم على مجنون لأفاق ، فلا يستطيع من يدري مايقول ، أن يوجه أيّ مؤاخذة نحو حديث هؤلاء ، وفقههم . وتليهم طبقة لم يدركوا علياً ، ولا ابن مسعود ، ولكنهم تفقهوا على أصحابهما ، وجمعوا علوم علماء الأمصار إلى علومهم ، وماذكره ابن حزم ، منهم نبذة يسيرة فقط ، وعدد هؤلاء في غاية الكثرة ، وأمرهم في نهاية الشهرة ، ولسنا بسبيل سرد أسمائهم ، إلا أنا نلفت الأنظار إلى عدد الذين خرجوا مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ، على الحجاج الثقفي ، في دير الجماجم ، سنة ٨٣ هـ ، من الفقهاء القراء خاصة من أهل الطبقتين ، وبينهم أمثال : (ا) أبي البختري سعيد بن فيروز . (ب) — وعبد الرحمن بن أبي ليلى . (ج) — والشعبي . (د) — وسعيد بن جبير ، قال الجصاص في "أحكام القرآن" ص ٧١ — ١ : وخرج عليه

---

(١) وليكن بين عينيك أنه قول من ورد فيه "وأقضاهم علي" ، نعم إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه . "البنوري"

من القراء أربعة آلاف رجل ، هم خيار التابعين ، و فقهاؤهم ، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ، اه .

فإذا نظرت إلى علماء سائر الأمصار (١) يعدُّ من أحسنهم حالاً من يهاجر أباه ، ومن يقبل جوائز الحكام ، ويساير أهل الحكم ، وقَلَّ بينهم من يخطر له على بال مقاومه الظلم ، وبذل كل مرتخص وغال فى هذا السبيل ، فبذلك أصبحت أحوال الكوفة فى أمر الدين . والخُلُق . والفقه . وعلم الكتاب . والسنة . واللغة العربية ماثلة أمام الباحث المنصف ، فيحكم بما تمليه النصفة ، فى الموازنة بين علماء الأمصار . وهذا مما يجعل للكوفة مركزاً لايسامى على توالى القرون ، ولولا ذلك لما كانت الكوفة معقل أهل الدين ، يفر إليها المضطهدون ، طول أيام الجور ، فى عهد الأموية .

وسعيد بن جبير وحده ، جمع علم ابن عباس إلى علمه حتى إن ابن عباس كان يقول ، حينما رأى أهل الكوفة يأتونه ليستفتوه : أليس فيكم ابن أم الدهماء ؟ يعنى " ابن جبير " ، يذكرهم ما خصه الله من العلم الواسع ، بحيث يغنى علمه أهل الكوفة ، عن علم ابن عباس .

وإبراهيم بن يزيد النخعى من أهل هذه الطبقة ، قد جمع أشتات علوم هاتين الطبقتين ، بعد أن تفقه على علقمة ، قال أبو نعيم : أدرك إبراهيم أبا سعيد الخدرى . وعائشة . ومن بعدهما ، من الصحابة رضى الله عنهم ، اه .

وعامر بن شراحيل الشعبى ، الذى يقول عنه ابن عمر ، لما رآه يحدث بالمغازى : " لهو أحفظ لها منى ، وإن كنت قد شهدتها مع رسول الله ﷺ " ، يفضل أبا عمران إبراهيم النخعى هذا ، على علماء الأمصار كلها ، حيث يقول لرجل حضر جنازته ، عند ما توفى سنة ٩٥ هـ : "دفنتم أفقه الناس" ، فقال الرجل : ومِنَ الحسن ؟ قال : أفقه من الحسن ، ومن أهل البصرة ، ومن أهل الكوفة ، وأهل الشام ، وأهل الحجاز ، كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه . وأهل النقد يعدون مراسيل النخعى صحاحا ، بل يفضلون مراسيله على مسانيد نفسه ، كما نص على ذلك ابن عبد البر فى " التمهيد " ، ويقول الأعمش : ما عرضت على إبراهيم حديثاً قط إلا وجدت عنده منه شيئاً ، وقال الأعمش أيضاً : كان إبراهيم صيرفى الحديث ، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا عرضته عليه . وقال إسماعيل بن أبى خالد : كان الشعبى . وأبو الضحى . وإبراهيم . وأصحابنا يجتمعون فى المسجد ، فيتذاكرون الحديث ، فإذا جاءتهم فتيا ، ليس عندهم منها شىء ، رموا بأبصارهم إلى إبراهيم النخعى . وقال الشعبى ، عن إبراهيم : إنه نشأ فى أهل بيت فقه ، فأخذ فقههم ، ثم جالسنا ، فأخذ صفو حديثنا ،

(١) يشير الأستاذ المحقق إلى مزية الكوفة وعلمائها ، علماً ، وديانة ، وورعاً ، وتقوى ، وهذا مهم ، فاعلمه

إلى فقه أهل بيته ، فإذا نعيته أنعى العلم ، ما خلف بعده مثله ، وقال سعيد بن جبير : تستفتونى ، وفيكم إبراهيم النخعى ؟ ! ، ومما أخرجه أبو نعيم فى " الحلية " : حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا أبو أسيد ثنا أبو مسعود ثنا ابن الأصبهانى ثنا عثام عن الأعمش ، قال : ما رأيت إبراهيم يقول برأيه فى شىء قط ، اه. ومثله فى " ذم الكلام " ـ لابن مت ، فعلى هذا يكون كل ما يروى عنه من الأقوال فى أبواب الفقه ، فى " آثار " أبى يوسف . و " آثار " محمد بن الحسن ، و " المصنف " لابن أبى شيبة ، وغيرها أثراً من الآثار .

والحق أنه كان يروى ويرى ، فإذا روى فهو الحجة ، وإذا رأى واجتهد ، فهو البحر الذى لا تعكره الدّلاء ، لتوفر أسباب الاجتهاد عنده بأكملها ، بل هو القائل : " لا يستقيم رأى إلا برواية ، ولا رواية إلا برأى " كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه ، وهى الطريقة المثلى فى الأخذ بالحديث والرأى . وقال الخطيب فى " الفقيه والمتفقه " : أخبرنا أبو بشر محمد بن عمر الوكيل أخبرنا عمر بن أحمد بن الواعظ ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو بكر بن عياش حدثنى الحسن بن عبيد الله النخعى ، قال : قلت لإبراهيم : أكل ما أسمعك تفتى به سمعته ؟ فقال لى : لا ، قلت : تفتى بما لم تسمع ؟! ، فقال : سمعت الذى سمعت ، وجاءنى ما لم أسمع ، فقسته بالذى سمعت ، اه . وهذا هو الفقه حقاً .

وبمثل هذا الإمام الجليل تفقه حماد بن أبى سليمان ، شيخ أبى حنيفة ، وكان حماد شديد الملازمة لإبراهيم ، قال أبو الشيخ فى " تاريخ أصبهان " : حدثنا أبو بكر أحمد بن الحسن بن هارون بن سليمان بن يحيى بن سليمان بن أبى سليمان ، قال : سمعت أبى يقول : حدثنى أبى عن جدى ، قال : وجه إبراهيم النخعى حماداً ، يوماً يشترى له لحماً بدرهم ، فى زنبيل ، فلقيه أبوه راكباً دابة ، وبيد حماد الزنبيل ، فزجره ، ورمى به من يده ، فلما مات إبراهيم جاء أصحاب الحديث ، والخراسانية يدقون على باب مسلم بن يزيد ـ والد حماد ـ ، فخرج إليهم فى الليل بالشمع ، فقالوا : لسنا نريدك ، نريد ابنك حماداً ، فدخل إليه ، فقال : يا بنى ! قم إلى هؤلاء ، فقد علمت أن الزنبيل أدى بك إلى هؤلاء ، اه .

وقال أبو الشيخ ، قبيل هذا : حدثنا أحمد بن الحسن ، قال : سمعت ابن خالى عبيد بن موسى ، يقول : سمعت جدتى ، تقول عن جدتها الكبرى عاتكة ، أخت حماد بن أبى سليمان : قالت كان النعمان ببابنا يندف قطننا ، ويشرى لبننا وبقلنا ، وما أشبه ذلك ، فكان إذا جاء الرجل يسأله عن المسألة ، قال : ما مسألتك ؟ قال : كذا . وكذا ، قال : الجواب فيها ، كذا ، ثم يقول : على رسلك ، فيدخل إلى حماد ، فيقول له : جاء رجل ، فسأل عن كذا ، فأجبته بكذا ، فما تقول أنت ؟ ، فقال : حدثونا بكذا . وقال أصحابنا ، كذا ، وقال : إبراهيم كذا ، فيقول : فأروى عنك ؟ فيقول : نعم ، فيخرج ، فيقول : قال حماد ، كذا ، اه . هكذا كانت ملازمة بعضهم لبعض ، وخدمة بعضهم لبعض ، أوان الطلب ، وبهذا نالوا بركة العلم . وقد أخرج ابن عدى فى " الكامل " بطريق يحيى بن معين

عن جرير عن مغيرة ، قال : قال حماد بن أبى سليمان : "لقيت قتادة . وطاوساً . ومجاهداً ، فصبيانكم أعلم منهم ، بل صبيان صبيانكم أعلم منهم" إنما قاله هذا تحديثاً بالنعمة ، ورداً على بعض شيوخ الرواية ، ممن لم يؤت نصيباً من الفقه ، حيث كان يفتى فى مسجد الكوفة ، غلطاً ، ويقول : لعل هناك صبياناً يخالفوننا ، فى هذه الفتاوى ، وماذا يفيد تقادم السن فى الرواية لمن حرم الدراية ، ويريد بالصبيان التلاميذ . وقد أخرج ابن عدى فى "الكامل" بطريق يحي بن معين عن ابن إدريس عن الشيبانى عن عبد الملك بن إياس الشيبانى ، أنه قال : قلت لإبراهيم : من نسأل بعدك ؟ قال : حماداً ، اه ، وحماد بن أبى سليمان هذا ، توفى سنة ١٢٠ .

وقال العقيلى : حدثنا أحمد بن محمود الهروى ، قال : حدثنا محمد بن المغيرة البلخى ، قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن سليمان الأصبهانى ، قال : لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة ، فيهم عمر بن قيس الماصر . وأبو حنيفة ، فجمعوا أربعين ألف درهم ، وجاءوا إلى الحكم بن عتيبة ، فقالوا : إنا قد جمعنا أربعين ألف درهم ، نأتيك بها ، وتكون رئيسنا فأبى عليهم الحكمَ ، فأتوا حماد بن أبى سليمان ، فقالوا ، فأجابهم اه وبهذا القدر نكتفى من أنباء هذه الطبقة ، لكثرة رجالها ، وتشعب أنبائها ، مقتصراً على سَوْق خبرَيْن ، مما يدل على اتساع الكوفة فى الرواية والدراية ، فى تلك الطبقة .

قال أبو محمد الرامهرمزى فى "الفاصل" : حدثنا الحسين بن نبهان ثنا سهيل بن عثمان ثنا حفص ابن غياث عن أشعث عن أنس بن سيرين ، قال : أتيت الكوفة ، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث ، وأربعمائة قد فقهوا ، اه . وفى أى مصر من أمصار المسلمين ، غير الكوفة ، تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين . والفقهاء . وفى هذا مايدل على أن الفقيه مهمته شاقة جداً ، فلا يكثر عدده كثرة عدد النقلة . وقال الرامهرمزى أيضاً : حدثنا عبد الله بن أحمد بن معدان ثنا مذكور بن سليمان الواسطى ، قال : سمعت عفان يقول ـ وسمع قوما يقولون : نسخنا كتب فلان ، ونسخنا كتب فلان ـ ، فسمعته يقول : نرى هذا الضرب من الناس لايفلحون ، كنا نأتى هذا فنسمع منه ماليس عند هذا ، ونسمع من هذا ماليس عند هذا ، فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر ، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها ، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ، وما رضينا من أحد إلا ماالأمة[1] ، إلا شريكا ، فانه أبى علينا ، ومارأينا بالكوفة لحانا مجوزاً ، اه .

أنظر ، مصراً يكتب بها ـ مثل عفان ـ فى أربعة أشهر . خمسين ألف حديث ! مع هذا

---

(١) يريد : لم نرض فى قبول حديث أحد ، أو روايته ، إلا ماتلقاه الأمة ، أنظر إلى هذا الشرط الصعب ، ثم إلى هذا الاستكثار ، وهذا مهم ، فاعله "البنورى"

الترورى [1] ، ومسند أحمد أقل من ذلك بكثير ، أيعد مثل هذا البلد قليل الحديث ؟ ! على أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار فى تلك الطبقات ، لكثرة حجهم ، وكم بينهم من حج أربعين حجة وعمرة ، وأكثر ، وأبوحنيفة وحده ، حج خمساً وخمسين حجة ، وأنت ترى البخارى يقول : ولا أحصى مادخلت الكوفة فى طلب الحديث ، حينما يذكر عدد مادخل باقى الأمصار ، ولهذا أيضاً دلالته فى هذا الصدد .

ومما يدل عليه الخبر السابق ، براءة علماء الكوفة من اللحن الذى اكتظت به بلاد الحجاز . والشام . ومصر فى ذلك العهد ، وأنت تجد فى كلام ابن فارس مدافعته عن مالك فى ذلك ، وقول الليث فى ربيعة ، تجده فى " الحلية " ، وقول أبى حنيفة فى نافع ، تجده فى ـ كتاب ـ ابن أبى العوام ، والكلمة التى تروى عن أبى حنيفة ، [2] بدون سند متصل ، على أن وجهها فى العربية ظاهر جداً ، على فرض ثبوتها عنه ، وقد توسع المبرد فى ـ اللحَنة ـ أنباء اللاحنين من أهل الأمصار ، سوى بلاد العراق وقد نقل مسعود بن شيبة جملة من ذلك فى " التعليم " ، على أن مصر كانت تعاشر القبط ، والشام يساكن الروم ، وكان الحجاز يطرقه كل طارق من الأعاجم ، ولاسيما بعد عهد كبار التابعين ، مع عدم وجود أئمة بها للغة ، يحفظونها من الدخيل . واللحون ، وأما الكوفة . والبصرة ، ففيهما دونت العربية ، فأهل الكوفة راعوا تدوين جميع اللهجات العربية ، فى عهد نزول الوحى ، ليستعينوا بذلك على فهم أسرار الكتاب والسنة ، ووجوه القراءة ، وأهل البصرة انتهجوا مسلك التخير من اللهجات ، مايحق أن يتخذ لغة المستقبل ، فأحد المسلكين لايغنى عن الآخر .

فعلم بذلك مركز الكوفة فى الفقه . والحديث . واللغة ، وأما القرآن ، فالأئمة الثلاثة ، من السبعة ، كوفيون ، وهم : ١ ـ عاصم ٢ ـ وحمزة ٣ ـ والكسائى ، وزد خلفاً ، العاشر ، من بين العشرة ، وقد سبق بيان قراءة عاصم .

طريقة أبى حنيفة فى التفقيه

ولسنا نخوض هنا فى عباب ترجمة أبى حنيفة النعمان ، وفى كتب الأئمة مايغنينا عن ذلك ، فدونك كتاب "أبى القاسم بن أبى العوام ، الحافظ أبى عبد الله الحسين لحسين الصيمرى" . و"كتاب الحارثى ، المندمج فى كتاب الموفق المكى" . و " جزء ابن الدخيل " الذى نقل ابن عبد البر غالب مافيه فى

---

(١) وعفان هذا ، هو : عفان بن مسلم الأنصارى البصرى ، شيخ البخارى . وأحمد . وإسحاق . وخلائق ، وهو الذى يقول فيه ابن المدينى : كان إذا شك فى حرف من الحديث تركه ، كذا فى " التقريب " ، ويقول أبو حاتم : إمام ثقة ، متقن متين ، ويقول ابن عدى : أوثق من أن يقال فيه شئ ، كذا فى "خلاصة التذهيب" . "البنورى"

(٢) يريد بها الأستاذ كلمة " أبا قبيس " ، وسمعت منه أن المراد به خشبة الجزار ، يقطع عليها اللحم ، فى حوار أهل الكوفة عندئذ ، لا الجبل المعروف بمكة ، زادها الله تكريماً

" الانتقاء " ، وكان ابن الدخيل راوية العقيلي ، فألف جزء في فضائل أبي حنيفة، رداً على العقيلي ، حيث أطال لسانه في فقيه الملة ، وأصحابه البررة ، شأن الجهلة الأغرار ، وتبرؤاً مما خطته يمين العقيلي ، مما يجافى الحقيقة . فسمعه حكم بن المنذر البلوطي الأندلسي من ابن الدخيل بمكة ، وسمعه منه ابن عبد البر ، فساق غالب ما فيه من المناقب في "ترجمة أبي حنيفة" من الانتقاء ، ومايذكره ابن عبد البر عن البخاري كان من تمام النَّصفة ، أن ينظر في سنده ، وكذا مايرويه إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة ، وأما ابن الجارود ، فقد ثبت رد شهادته عند قاضي المسلمين ، فلو أشار إلى ذلك كله لأحسن صنعاً .

والحاصل أنه لم يتكلم فيه أحد بحجة ، كما شرحنا ذلك أوسع شرح ، فيما رددنا به على الخطيب في هذا الصدد ، وإنما نتكلم هنا عن طرف من أحواله ، مما ينبيء عن طريقته في التفقيه .

فأقول : هو أبوحنيفة النعمان بن ثابت النعمان بن المرزبان ، الفارسي الأصل ، لم يقع عليه رق أصلاً ، وإسماعيل بن حماد مصدق في ذلك ، وقد قال الصلاح بن شاكر الكتبي في "عيون التواريخ" : قال محمد بن عبد الله الأنصاري : ما وَلِيَ القضاء من أيام عمر بن الخطاب إلى اليوم "يعني بالبصرة" مثل إسماعيل بن حماد ، فقيل له : ولا الحسن البصري ؟ قال : والله ، ولا الحسن البصري ، وكان عالماً ، زاهداً ، عابداً ، ورعا . اه . أمثله لايصدق في نسبه ؟ ! وقد حدث الطحاوي في " مشكل الآثار " : ص ٥٤ — ٤ عن بكار بن قتيبة عن عبدالله بن يزيد المقرئ : "أتيت أبا حنيفة ، فقال لي : من الرجل ؟ . فقلت . رجل مَنَّ الله عليه بالإسلام ، فقال لي : لاتقل هكذا ، ولكن وال بعض هذه الأحياء ، ثم انتم إليهم ، فاني كنت أنا كذلك " فعلم أن ولاءه كان ولاء الموالاة ، لا ولاء العتق ، ولا ولاء الإسلام ، ﴿ وماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ ، وقال ابن الجوزي في " المنتظم " : لا يختلف الناس في فهم أبي حنيفة ، وفقهه ، كان سفيان الثوري . وابن المبارك ، يقولان : أبوحنيفة أفقه الناس ، وقيل لمالك : هل رأيت أبا حنيفة ؟ فقال : رأيت رجلا ، لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً ، لقام بحجته ، وقال الشافعي : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة ، اه ، وقال القاضي عياض في " ترتيب المدارك " : قال الليث لمالك : أراك تعرق ؟ ، فقال مالك : " عرقت مع أبي حنيفة ، إنه لفقيه يامصري " ، اه . وقد ذكرت وجوه استمداد باقي المذاهب من مذهبه رضي الله عنه ، في " بلوغ الأماني " ، فلا أعيد الكلام هنا ، وكان أجلى مميزات مذهب أبي حنيفة ، أنه مذهب شوري ، تلقنه جماعة عن جماعة ، إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، بخلاف سائر المذاهب ، فانها مجموعة آراء لأئمتها .

قال ابن أبي العوام : حدثني الطحاوي ، كتب إليّ ابن أبي ثور ، قال : أخبرني ، نوح أبوسفيان ، قال لي المغيرة بن حمزة : كان أصحاب أبي حنيفة الذين دَوَّنوا معه الكتب أربعين رجلاً ، كبراء

الكبراء ، اهـ . وقال ابن أبي العوام أيضاً : حدثني الطحاوى ، كتب إلى محمد بن عبد الله بن أبي ثور "الرعينى" حدثنى سليمان بن عمران حدثنى أسد بن الفرات ، قال : كان أصحاب أبى حنيفة الذين دوّنوا الكتب أربعين رجلا ، فكان فى العشرة المتقدمين : أبو يوسف . وزفر بن الهذيل . و داود الطائى . وأسد بن عمرو . ويوسف بن خالد السمتى "أحد مشايخ الشافعى" : ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، وهو الذى كان يكتبها لهم ثلاثين سنة ، ا هـ . وبهذا السند إلى أسد بن الفرات ، قال : قال لى أسد بن عمرو : كانوا يختلفون عند أبى حنيفة فى جواب المسألة ، فيأتى هذا بجواب : وهذا بجواب ، ثم يرفعونها إليه ، ويسألونه عنها ، فيأتى الجواب من كثب ـ أى من قرب ـ ، وكانوا يقيمون فى المسألة ثلاثة أيام ، ثم يكتبونها فى الديوان ، ا هـ . قال الصيمرى : حدثنا أبو العباس ، أحمد الهاشمى ، ثنا أحمد بن محمد المكى ثنا على بن محمد النخعى ثنا إبراهيم بن محمد البلخى ثنا محمد بن سعيد الخوارزمى ثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : كان أصحاب أبى حنيفة يخوضون معه فى المسألة ، فاذا لم يحضر عافية ـ ابن يزيد القاضى ـ ، قال أبو حنيفة : لاترفعوا المسألة حتى يحضر عافية ، فاذا حضر عافية ووافقهم ، قال أبو حنيفة : أثبتوها ، وإن لم يوافقهم ، قال أبو حنيفة ، لأخرى سواها ، ا هـ . وقال يحيى بن معين فى "التاريخ" . و "العلل" : رواية الدورى عنه فى ـ ظاهرية دمشق ـ : قال أبو نعيم "الفضل بن دكين" سمعت زفر ، يقول : كنا نختلف إلى أبى حنيفة ، ومعنا أبو يوسف . ومحمد بن الحسن ، فكنا نكتب عنه ، قال زفر : فقال يوماً أبو حنيفة ، لأبى يوسف : "ويحك يا يعقوب ، لاتكتب كل ماتسمع منى ، فانى قد أرى الرأى اليوم ، وأتركه غداً ، وأرى الرأى غداً ، وأتركه فى غده" ، ا هـ . أنظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل ، إذا تعجل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب ، فاذا أحطت خبراً ، بما سبق علمت صدق مايقوله الموفق المكى : ص ١٣٣ — ٢ ، حيث قال ، بعد أن ذكر كبار أصحاب أبى حنيفة : وضع أبو حنيفة مذهبه شورى بينهم ، لم يستبد فيه بنفسه دونهم ، اجتهاداً منه فى الدين ، ومبالغة فى النصيحة لله . ورسوله . والمؤمنين ، فكان يلقى المسائل مسألة مسألة ، ويسمع ماعندهم ، ويقول ماعنده ، ويناظرهم شهراً ، أو أكثر ، حتى يستقر أحد الأقوال فيها ، ثم يثبتها أبو يوسف فى الأصول ، حتى أثبت الأصول كلها ، وهذا يكون أولى وأصوب ، وإلى الحق أقرب ، والقلوب إليه أسكن ، وبه أطيب ، من مذهب من انفرد ، فوضع مذهبه بنفسه ، ويرجع فيه إلى رأيه ، ا هـ .

ومن هذا يظهر أن أبا حنيفة لم يكن يحمل أصحابه على قبول ما يلقيه عليهم ، بل كان يحملهم على إبداء ما عندهم ، إلى أن يتضح عندهم الأمر ، كوضح الصبح ، فيقبلون ما وضح دليله ، وينبذون ما سقطت حجته ، وكان يقول ما معناه : لايحل لأحد أن يقول بقولنا ، حتى يعلم من أين قلنا ، وهذا

هو سر ظهور مذهبه فى الخافقين ، ظهوراً لم يعهد له مثيل ، وهو السبب الأصلى لبراعة المتفقهين عليه ، وكثرتهم ، إذ طريقته تلك هى الطريقة المثلى ، فى التدريب على الفقه ، وتنشئة الناشئين ، ولذلك يقول ابن حجر المكى فى "خيرات الحسان" ص ٢٦ : " قال بعض الأئمة : لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين ، مثل ماظهر لأبى حنيفة ، من الأصحاب . والتلاميذ ، ولم ينتفع العلماء ، وجميع الناس ، بمثل ما انتفعوا به . وبأصحابه فى تفسير الأحاديث المشتبهة ، والمسائل المستنبطة ، والنوازل ، والقضاء ، والأحكام " ، اه . وقال محمد بن إسحاق النديم فى " الفهرست " : و" العلم براً وبحراً ، وشرقاً وغرباً ، بعداً وقرباً تدوينه رضى الله عنه " ، اه ، وقال المجد بن الأثير فى "جامع الأصول " مامعناه : لو لم يكن لله فى ذلك سر خفى ، لما كان شطر هذه الأمة من أقدم عهد إلى يومنا هذا ، يعبدون الله سبحانه على مذهب هذا الإمام الجليل ، وليس أحد من هؤلاء الثلاثة على مذهب هذا الإمام ، حتى يرمى بالتحزب له ، رضى الله عنه .

والحاصل : أن من خصائص هذا المذهب كون تدوين المسائل فيه على الشورى ، والمناظرات المديدة ، وتلقى الأحكام فيه من جماعة ، عن جماعة ، إلى أوّل نبع غزير فياض فى الفقه ، فى عهد جمهرة فقهاء الصحابة ، واستمرار سعى الجماعة فى تبيين أحكام النوازل ، جماعة بعد جماعة ، إلى ماشاء الله سبحانه كذلك ، بحيث يتمشى المذهب مع حاجات العصور ، ومقتضيات الرقى الحضارى فى البشر .

ولذا ترى ابن خلدون يقول عن مذهب مالك مالفظه : وأيضاً فالبداوة كانت غالبة على المغرب . والأندلس ، ولم يكونوا يعاونون الحضارة التى لأهل العراق (١) ، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل ، لمناسبة البداوة ، ولهذا لم يزل المذهب المالكى غضاً عندهم ، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، اه . " مقدمة ـ علم الفقه " ، فإذا كان مذهب مالك الذى عاش الأندلس تحت حكمه طوال قرون ، هكذا فى نظر ابن خلدون ، فما ظنك بما سواه من المذاهب التى لم تعاشر الحضارة فى أحكامها مدة طويلة ؟ ! .

وأما قراءة أبى حنيفة ، فهى قراءة عاصم المنتشرة فى الآفاق ، وللقرآن الكريم المنزلة العليا عنده فى الاحتجاج ، حيث يعد عموماته قطعية ، وقد علم الخاص والعام ختمه القرآن فى ركعة ، على قلة من فعل هذا من السلف ، وماينسب إليه من القراءات الشاذة ، فى بعض ـ كتب التفسير ـ ، غير ثابت عنه أصلا ، فلا حاجة لتكلف توجيهها ، كما فعل الزمخشرى . والنسفى فى " تفسيريهما " ، بل تلك القراءات موضوعة عليه ، كما ذكره الخطيب فى " تاريخه " . والذهبى فى " طبقات القراء " . وابن الجزرى فى " الطبقات " أيضاً ، وواضعها الخزاعى ، قال الذهبى فى " الميزان ـ فى ترجمة

---

(١) أنظر هذا ليس بقول حنفى ، ولا كوفى ، بل قول مؤرخ جليل ، مغربى محتداً ، مالكى المذهب نشأة ، قاضى مصر

أبى الفضل ، محمد بن جعفر الخزاعى ، المتوفى سنة ٤٠٧ " : ألف كتاباً فى قراءة أبى حنيفة ، فوضع الدارقطنى خطه ، بأن هذا موضوع ، لا أصل له ، وقال غيره : لم يكن ثقة ، اه . وأما كثرة حديثه فتظهر من حججه المسرودة فى أبواب الفقه ، والمدونة فى تلك المسانيد السبعة عشر ، لكبار الأئمة من أصحابه ، وسائر الحفاظ ، وكان مع الخطيب عند ماحل دمشق ، مسند أبى حنيفة ، للدارقطنى ، ومسند أبى حنيفة ، لابن شاهين ، وهما زائدان على السبعة عشر المذكورة ، وقال الموفق المكى ص ٩٦ — ١ : قال الحسن بن زياد : كان أبوحنيفة يروى أربعة آلاف حديث : ألفين لحماد . وألفين ، لسائر المشيخة ، اه . وأقل مايقال فى مسائله : إنها تبلغ ثلاثة وثمانين ألفاً ، وكانت مشايخه بكثرة بالغة . وأما قوة أبى حنيفة فى العربية ، فما يدل عليها نشأته فى مهد العلوم العربية ، وتفريعاته الدقيقة على القواعد العربية ، حتى ألف أبو على الفارسى . والسيرافى . وابن جنى كتباً فى شرح آرائه الدقيقة فى الأيمان فى " الجامع الكبير " إقراراً منهم بتغلغل صاحبها فى أسرار العربية ، وفى هذا القدر كفاية .

بعض الحفاظ ، وكبار المحدثين

من أصحابه ، وأهل مذهبه

١ — الإمام زفر بن الهذيل البصرى ، المتوفى سنة ١٥٨ ﻫ ، ذكره ابن حبان بالحفظ والإتقان ، فى " كتاب الثقات " ، وهو من أجلّ أصحاب الإمام . وله " كتاب الآثار "

— الإمام الحافظ إبراهيم بن طهمان الهروى ، المتوفى سنة ١٦٣ ، مترجم فى " طبقات الحفاظ " ، كان صحيح الحديث مكثراً .

٣ — الإمام الليث بن سعد ، المتوفى سنة ١٧٥ ، عدّه كثير من أهل العلم حنفياً ، وبه جزم القاضى زكريا الأنصارى ، فى " شرح البخارى " ، وأخرج ابن أبى العوام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبى حنيفة بمكة ، وقد سئل فى ابن يزوجه أبوه بصرف مال كثير ، فيطلقها ، ويشترى له جارية ، فيعتقها ، فأوصى أبو حنيفة السائل أن يشترى لنفسه جارية ، تقع عليها عين الابن ، ثم يزوجها إياه ، فان طلقها رجعت مملوكة له ، وإن أعتقها لم يجز عتقه ، قال الليث : فوالله ما أعجبنى صوابه ، كما أعجبنى سرعة جوابه ، وكان الليث من الأئمة المجتهدين .

٤ — الإمام الحافظ القاسم بن معن المسعودى ، المتوفى سنة ١٧٥ ، كان من أروى الناس للحديث والشعر ، وأعلمهم بالفقه والعربية ، وكان محمد بن الحسن يسأله عن العربية ، وهو من أجلّ أصحاب أبى حنيفة ، راجع " طبقات الحفاظ " ـ للذهبى ، و" الجواهر المضيئة " : للحافظ القرشى .

٥ — الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ، ذكره الذهبي في "طبقات الحفاظ"، وترجم له في جزء ، وقال ابن جرير : كان فقيهاً ، عالماً ، حافظاً ، وكان يعرف بحفظ الحديث ، كان يحضر المحدث ، فيحفظ خمسين وستين حديثاً ، ثم يقوم فيمليها على الناس ، وكان كثير الحديث ، اه . ووصفه بالحفظ البالغ ابن الجوزي في "أخبار الحفاظ" . وابن حبان قبله في "كتاب الثقات" - له ، توفي سنة ١٨٢ ، " وكتاب الأمالي " - له وحده ، يقال : إنه في ثلاثمائة جزء ، وفي هذا القدر كفاية .

٦ — يحي بن زكريا بن أبي زائدة ، الحافظ الثبت الفقيه ، المتوفى سنة ١٨٢ ، كان من أجل أصحاب أبي حنيفة . ترجمته في "طبقات الحفاظ" - للذهبي ، "والجواهر المضيئة" .

٧ — عبد الله بن المبارك ، المتوفى سنة ١٨١ ، كتبه تحتوي على نحو عشرين ألف حديث ، وكان ابن مهدي يفضله على الثوري ، قال يحي بن آدم : إذا طلبت الدقيق من المسائل ، فلم أجده في كتب ابن المبارك ، أيست منه ، اه ، وهو من أخص أصحاب أبي حنيفة ، وقد قوله بعض الرواة ، مالم يقله في حق أبي حنيفة ، كما فعلوا مثل ذلك في كثير من العلماء سواه .

٨ — الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى سنة ١٨٩ كان كثير الحديث ، ترجمته في "بلوغ الأماني" . و "الآثار" - "والموطأ" . و"الحجة على أهل المدينة" ، مما يقضي له بالبراعة في الحديث ، رغم أنوف الجاهلين ، بمقداره العظيم .

٩ — حفص بن غياث القاضي ، كتبوا عنه أربعة الآف حديث من حفظه ، توفي سنة ١٩٤ ، راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٠ — وكيع بن الجراح ، المتوفى سنة ١٩٧ ، قال الذهبي : كان يفتي بقول أبي حنيفة ، قال أحمد : عليكم بمصنفات وكيع .

١١ — يحي بن سعيد القطان البصري ، إمام الجرح والتعديل ، المتوفى سنة ١٩٨ ، قال الذهبي : كان يفتي برأي أبي حنيفة . راجع "الطبقات" . و"الجواهر" .

١٢ — الحافظ القدوة الحسن بن زياد اللؤلؤي ، المتوفى سنة ٢٠٤ ، كان عنده نحو اثني عشر ألف حديث من ابن جريج ، مما لايسع الفقيه جهله ، وقال يحي بن آدم : مارأيت أفقه منه ، وتقولات بعض الرواة فيه ، كتقولهم في الإمام نفسه ، راجع "الجواهر" .

١٣ — الحافظ معلى بن منصور الرازي ، المتوفى سنة ٢١١ ، جمع بين الإمامة في الفقه والحديث . راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٤ — الحافظ عبد الله بن داود الخريبي ، المتوفى سنة ٢١٣ ، إمام قدوة في الفقه والحديث ، راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٥ — أبو عبد الرحمن المقرىء عبد الله بن يزيد الكوفى ، المتوفى سنة ٢١٣ ، من المكثرين عن أبى حنيفة ، راجع "الطبقات".

١٦ — أسد بن الفرات القيروانى ، المتوفى سنة ٢١٣ ، ممن جمع بين الطريقة العراقية . والحجازية فى الفقه . والحديث .

١٧ — مكى بن إبراهيم الحنظلى ، شيخ خراسان ، المتوفى سنة ٢١٥ ، من المكثرين عن أبى حنيفة ، راجع "الطبقات".

١٨ — أبو نعيم فضل بن دكين ، المتوفى سنة ٢١٩ ، من المكثرين عن أبى حنيفة ، راجع "الطبقات" .

١٩ — الإمام عيسى بن أبان البصرى ، المتوفى سنة ٢٢١ ، "كتاب الحجج الكبير" ـ له ، و"كتاب الحجج الصغير" ـ له ، مما يشهد له بالبراعة فى الحديث ، راجع ـ "الصيمرى". و"ابن أبى العوام". و "الجواهر" .

٢٠ — الحافظ الثبت على بن الجعد ، المتوفى سنة ٢٣٠ ، إمام جليل فى الفقه والحديث ، والجعديات له من أقدم الكتب المحفوظة بدار الكتب المصرية ، راجع "الطبقات". و"الجواهر".

٢١ — يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل ، المتوفى سنة ٢٣٣ ، سمع "الجامع الصغير" من محمد بن الحسن ، وتفقه عليه ، وسمع الحديث من أبى يوسف ، وفى "عيون التواريخ" : كان ابن المدينى . وأحمد . وابن أبى شيبة . وإسحاق يتأدبون معه ، ويعرفون له فضله ، ورث من أبيه ألف ألف درهم ، فأنفقها جميعاً على الحديث ، وكتب بيده ستمائة ألف حديث . وقال أحمد : كل حديث لا يعرفه يحيى ، فليس بحديث ، ورأيت تاريخه ـ رواية الدورى ـ فى ظاهرية دمشق ، وتختلف الروايات عنه فى الجرح والتعديل ، ويعده الذهبي ، حنفياً . صُلباً فى جزئه الذى ألفه فى الذين تكلم فيهم من الثقات ، بل متعصباً لأهل مذهبه ، ومع ذلك ترى بعض الرواة لا يأبى أن يقوّله (١) كلمات قاسية فى كثير من أصحاب أبى حنيفة ، ولله فى خلقه شئون .

٢٢ — محمد بن سماعة التميمى ، المتوفى سنة ٢٣٣ ، وفى "عيون التواريخ" : وهو من الحفاظ الثقات ، صاحب اختيارات فى المذهب ، وروايات ، وله مصنفات . قال ابن معين : لو كان أهل الحديث يصدقون كما يصدق ابن سماعة فى الرأى ، لكانوا فيه على نهاية ، راجع "الجواهر" .

٢٣ — الحافظ الكبير إبراهيم بن يوسف البلخى الباهلى الماكيانى ، المتوفى سنة ٢٣٩ ، كان مقاطعاً لقتيبة بن سعيد ، لأنه آذاه عند مالك ، فقال : هذا مرجىء ، فأقامه من مجلسه ، وما سمع من مالك غير حديث واحد ، وثقه النسائى ، وفى ذلك عبرة ، راجع "الطبقات" . و"الجواهر" .

(١) أى يدعيها عليه افتراءً ، يقال : قوّله مالم يقل : أى ادّعاه عليه ، كذا فى "مختار الصحاح".

٢٤ — أبو الليث الحافظ عبد الله بن سريج بن حجر البخارى ، المتوفى فى حدود سنة ٢٥٨ ، هو من أصحاب أبى حفص الكبير البخارى ، كان يحفظ عشرة آلاف حديث ، وكان عبدان يجله ، ذكره غنجار فى "تاريخ بخارى" ، ولم يذكر وفاته ، راجع "الطبقات" .

٢٥ — الإمام محمد بن شجاع الثلجى ، المتوفى سنة ٢٦٦ ، وهو ساجد فى صلاة العصر ، قال الموفق المكى : إنه ذكر فى تصانيفه نيّفاً وسبعين ألف حديث ، وله "المناسك" فى نيّف وستين جزء ، وله "تصحيح الآثار" كبير جداً ، وله "الرد على المشبهة" ، وقال الذهبى فى "النبلاء" : كان من بحور العلم ، اه ، تكلم فيه بعض الرواة بتعصب ، راجع ترجمته فى "فهرست ابن النديم" و"الجواهر المضيئة" ، وفيما كتبناه على تبيين كذب المفترى ، وتكملة الرد على ـ نونية ـ ابن القيم .

٢٦ — الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرتى ، المتوفى سنة ٢٨٠ ، تفقه على أبى سليمان الجوزجانى ، وكان يجله إسماعيل القاضى ، وله ـ مسند أبى هريرة ـ . راجع "الطبقات" . و"الجواهر" .

٢٧ — أبو الفضل عبيد الله بن واصل البخارى ، المتوفى شهيداً سنة ٢٨٢ ، وهو محدث بخارى ، وأخذ عنه الحارثى ، راجع "الطبقات" .

٢٨ — الحافظ إبراهيم بن معقل النسفى ، مصنف "المسند الكبير" ـ "والتفسير" ، المتوفى سنة ٢٩٥ ، حدث الصحيح عن البخارى ، قال المستغفرى : كان فقيهاً ، حافظاً ، بصيراً باختلاف العلماء ، عفيفاً ، صيناً ، راجع "الطبقات" . و"الجواهر" .

٢٩ — أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلى ، صاحب "المسند الكبير" . و"المعجم" ، المتوفى سنة ٣٠٧ ، أخذ عن علىّ بن الجعد وطبقته ، قال أبو على الحافظ : لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبى يوسف على بشر بن الوليد ، لأدرك بالبصرة سليمان بن حرب ، وأبا داود الطيالسى ، وهذا مما يدل على أن كتب أبى يوسف بكثرة بالغة ، ولولا ذلك لما حال سماع كتبه ، دون علو سند أبى يعلى ، مع تسرع المحدثين فى السماع ، راجع "الطبقات" .

٣٠ — الحافظ أبو بشر الدولابى محمد بن أحمد بن حماد ، المتوفى سنة ٣١٠ ، وهو مؤلف "الكنى" . وغيره من الكتب الممتعة ، قال الدارقطنى : تكلموا فيه ، ماتبين من أمره إلا خير . فقول ابن عدى : ابن حماد متهم فى نعيم ، إسراف فى القول ، كما هو شأنه ، راجع "الطبقات" .

٣١ — الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوى ، المتوفى سنة ٣٢١ ، فى غاية من الاتساع فى الحفظ . ومعرفة الرجال ، والفقه ، توسع البدر العينى فى ترجمته فى رجال معانى الآثار ، وشيوخ

الطحاوى الثلاثة : (ا) - بكار بن قتيبة (ب) - وابن أبى عمران (ج) - وأبو خازم ، كلهم من كبار حفاظ الحديث .

٣٢ — الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أبى العوام ، السعدى ، المتوفى فى حدود سنة ٣٣٥ ، له ذكر فى "طبقات الذهبى - فى ترجمة النسائى" أخذ عن النسائى . والطحاوى . وأبى بشر الدولابى ، وكتابه فى فضائل أبى حنيفة ، فى مجلد ضخم ، و - مسند أبى حنيفة - ، له ، من أهم المسانيد السبعة عشر ، وحفيده مترجم فى " قضاة مصر " . و " الجواهر " .

٣٣ — الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثى البخارى ، المتوفى سنة ٣٤٠ ، له مناقب أبى حنيفة ، وله مسند أبى حنيفة أيضاً ، أكثر فيه جداً من سَوْق طرق الحديث ، وقد أكثر ابن مندة الرواية عنه ، وكان حسن الرأى فيه ، وقد تكلم فيه أناس بتعصب ، وأكبر مايرمونه به إكثاره من الرواية عن النجيرمى ، أباه بن جعفر ، فى مسند أبى حنيفة ، ولم ينتبهوا إلى أن روايته عنه ليس فى أحاديث ينفرد هو بها ، بل فيما له مشارك فيه ، كما فعل مثل ذلك الترمذى فى محمد بن سعيد المصلوب . والكلبى ، لكن قاتل الله التعصب ، يعمى ويصم . راجع " الجواهر " . و " تعجيل المنفعة " .

٣٤ — الحافظ أبو الحسين عبد الباقى بن قانع القاضى ، صاحب التصانيف ، المتوفى سنة ٣٥١ ، قال الخطيب : عامة شيوخنا يوثقونه . قال الحسن بن الفرات : حدث به اختلاط قبل وفاته بسنتين .

٣٥ — الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن على الرازى الجصاص ، المتوفى سنة ٣٧٠ ، كان إماما فى الأصول . والفقه . والحديث ، كان جيد الاستحضار لأحاديث أبى داود . وابن شيبة . وعبد الرزاق ، والطيالسى : يسوق بسنده ماشاء منها فى أى موضع شاء ، وكتابه "الفصول فى الأصول" وشروحه على مختصر الطحاوى . والجامع الكبير ، وكتابه فى "أحكام القرآن" مما يقضى له بالبراعة التى لاتلحق ، وقوة معرفته بالرجال تظهر من كلامه فى أدلة الخلاف .

٣٦ — الحافظ محمد بن المظفر بن موسى البغدادى ، المتوفى سنة ٣٧٩ ، وهو مؤلف مسند أبى حنيفة ، وكان الدارقطنى يجله ، وهو من أعيان الحفاظ ، راجع "الطبقات" .

٣٧ — الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذى ، المتوفى سنة ٣٧٨ ، مؤلف رجال البخارى ، وكان الدارقطنى يرضى فهمه ، وهو كان أحفظ من كان بما وراء النهر فى زمانه ، راجع "الطبقات" .

٣٨ — أبو حامد أحمد بن الحسين المروزى ، المعروف بابن الطبرى ، المتوفى سنة ٣٧٦ ، كان متقناً فى الحديث والرواية ، راجع " الجواهر " .

٣٩ — الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر المعدل البغدادى ، صاحب مسند أبى حنيفة ، المتوفى سنة ٣٨٠ .

٤٠ — الحافظ أبو الفضل السليماني أحمد بن علي البيكندي ، شيخ ماوراء النهر ، المتوفى سنة ٤٠٤ ، وعنه أخذ جعفر المستغفري ، راجع " الطبقات " .

٤١ — غنجار الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البخاري ، المتوفى سنة ٤١٢ ، صاحب تاريخ بخارى . راجع " الطبقات " .

٤٢ — الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري ، صاحب المصنفات ، المتوفى سنة ٤٣٢ ، راجع " الطبقات " . و " الجواهر " .

٤٣ — الحافظ أبو سعد السمان إسماعيل بن علي بن زنجويه الرازي ، المتوفى سنة ٤٤٥ ، كان إماماً في الحديث ، والرجال ، وفقه أبي حنيفة ، على بدعته . راجع "الطبقات". و "الجواهر" .

٤٤ — الحافظ أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله النيسابوري الحاكم ، المتوفى سنة ٤٩٠ ، راجع " الطبقات " . و " الجواهر " .

٤٥ — الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد السمرقندي ، المتوفى سنة ٤٩١ ، تخرج بالمستغفري ، قال أبو سعد : لم يكن في زمانه في فنه مثله في الشرق والغرب ، له كتاب "بحر الأسانيد ، من صحاح المسانيد" ، في ثمانمائة جزء ، جمع فيه مائة ألف حديث ، ولو رتب وهذب ، لم يقع في الإسلام مثله ، راجع " الطبقات " .

٤٦ — مسند هراة نصر بن أحمد بن إبراهيم الزاهد بقية المسندين ، المتوفى سنة ٥١٠ .

٤٧ — مسند سمرقند إسحاق بن محمد بن إبراهيم التنوخي النسفي ، المتوفى سنة ٥١٨ .

٤٨ — المحدث أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي ، صاحب "مسند أبي حنيفة" . المتوفى سنة ٥٢٢ ، يأخذه ابن حجر بروايته المسند لقاضي المارستان ، قائلاً : إنه لا مسند له ، لكن تلميذه السخاوي يرويه عن التدمري عن الميدومي عن النجيب عن ابن الجوزي عن الجامع قاضي المارستان ، فبهذا ظهر تهور ابن حجر .

٤٩ — الحافظ أبو حفص ضياء الدّين عمر بن بدر بن سعيد الموصلي ، المتوفى سنة ٦٢٢ .

٥٠ — أبو الفضائل الحسن بن محمد الصغاني ، المتوفى سنة ٦٥٠ ، كان إماما في اللغة . والفقه . والحديث . له " العباب " . و " المحكم " . و " مشارق الأنوار " .

٥١ — المحدث الجوال أبو محمد عبد الخالق بن أسد الدمشقي ، صاحب المعجم ، المتوفى سنة ٥٦٤ .

٥٢ — مسند الشام تاج الدّين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي ، المتوفى سنة ٦١٣ .

٥٣ — الإمام المسند أبو علي الحسن بن المبارك الزبيدي ، المتوفى سنة ٦٢٩ .

٥٤ — الإمام المحدث الجمال أبو العباس أحمد بن محمد الظاهري ، المتوفى سنة ٦٩٦ ، خرج

مشيخة للفخر البخاري في خمسة أجزاء. راجع "الطبقات". و"الجواهر".

٥٥ — المحدث أبو محمد علي بن زكريا بن مسعود الأنصاري المنبجي، مؤلف "اللباب - في الجمع بين السنة والكتاب"، وشارح آثار الطحاوي، المتوفى في حدود سنة ٦٩٨، وابنه محمد مذكور في "الجواهر المضيئة". و"الدرر الكامنة".

٥٦ — الشمس السروجي أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شارح الهداية، المتوفى سنة ٧٠١.

٥٧ — علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، شارح تلخيص الخلاطي، ومؤلف الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، توفي سنة ٧٣١.

٥٨ — المحدث الكبير ابن المهندس محمد بن إبراهيم بن غنائم، الشروطي، المتوفى سنة ٧٣٣.

٥٩ — الحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي، شارح البخاري في عشرين مجلداً، ومؤلف - الاهتمام بتلخيص الإلمام -، و - القدح المعلى في الكلام، على بعض أحاديث المحلى -، توفي سنة ٧٣٥، راجع ذيل الحسيني على "الطبقات".

٦٠ — الحافظ أمين الدين محمد بن إبراهيم الواني، المتوفى سنة ٧٣٥، راجع "ذيل السيوطي".

٦١ — الحافظ الشمس السروجي محمد بن علي بن أيبك، المتوفى سنة ٧٤٤، راجع الذيول.

٦٢ — الحافظ علاء الدين علي بن عثمان المارديني، مؤلف "الجوهر النقي"، المتوفى سنة ٧٤٩، به تخرج الجمال الزيلعي. والزين العراقي. وعبد القادر القرشي، راجع الذيول.

٦٣ — الحافظ ابن الواني عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المتوفى سنة ٧٤٩، راجع "الحسيني"

٦٤ — الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، مؤلف "نصب الراية"، المتوفى سنة ٧٦٢.

٦٥ — الحافظ علاء الدين مغلطاي البكجري، المتوفى سنة ٧٦٢، راجع "ذيل ابن فهد".

٦٦ — الحافظ عبد القادر القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥، راجع الذيول.

٦٧ — المجد إسماعيل البلبيسي صاحب - مختصر أنساب الرشاطي -، المتوفى سنة ٨٠٢.

٦٨ — العلامة جمال الدين يوسف بن موسى الملطي، صاحب "المعتصر"، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ.

٦٩ — العلامة شمس الدين محمد بن عبد الله الديري، مؤلف "المسائل الشريفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة"، المتوفى سنة ٨٢٧.

٧٠ — المحدث أبو الفتح أحمد بن عثمان بن محمد الكلوتاتي، الكرماني، المتوفى سنة ٨٣٥،

مكثر جداً من رواية الكتب الكبار ، وسماعها ، وإسماعها ، راجع "الضوء اللامع" .

٧١ — المحدث عز الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفرات ، المتوفى سنة ٨٥١ ، من المحدثين المكثرين ، أصحاب الأسانيد العالية ، راجع "الضوء اللامع" .

٧٢ — الحافظ البدر العينى محمود بن أحمد ، المتوفى سنة ٨٥٥ ، ترجمته ترجمة واسعة ، فى أول "عمدة القارى" - من الطبعة المنيرية .

٧٣ — كمال الدّين بن الهمام محمد بن عبد الواحد صاحب "فتح القدير"، المتوفى سنة ٨٦١ .

٧٤ — سعد الدين بن الشمس الديرى صاحب "تكملة شرح الهداية" - للسروجى ، المتوفى سنة ٧٦٨ ھ .

٧٥ — تقى الدين أحمد بن محمد الشمنى ، المتوفى سنة ٨٧٢ ، شرحه على "الوقاية" المسمى - بكمال الدراية - يدل على يده البيضاء فى أحاديث الأحكام .

٧٦ — الحافظ العلامة ، قاسم بن قطلوبغا ، المتوفى سنة ٨٧٩ ، تخريجه لأحاديث "الاختيار"، ولأحاديثه "أصول البزدوى" ، وسائر ماألفه فى الحديث والفقه ، تدل على عظم شأنه فى الحديث والفقه ، راجع "الضوء اللامع".

٧٧ — شمس الدّين محمد بن على ، المعروف بابن طولون الدمشقى ، المتوفى سنة ٩٥٣ ، هو من المكثرين فى الحديث والفقه ، له من المؤلفات مايقارب خمسمائة مؤلف .

٧٨ — على المتقى بن حسام الدين الهندى ، صاحب "كنز العمال" فى - ترتيب الجامع الكبير - للسيوطى ، قال أبو الحسن السبكى : له منة على السيوطى ، توفى سنة ٩٧٥ .

٧٩ — ملك المحدثين : الشيخ محمد بن طاهر الفتنى الكجراتى ، مؤلف "مجمع البحار" . و "تذكرة الموضوعات" . و "المغنى" ، وغيرها من المؤلفات الممتعة ، فى الحديث ، وغريبه ، توفى سنة ٩٨٧ شهيداً .

٨٠ — المحدث على بن سلطان محمد القارى الهروى المكى ، المتوفى سنة ١٠١٤ ، شرحه على المشكاة ، وشرحه على مختصر الوقاية ، من الكتب المهمة فى أحاديث الأحكام . تخرج على القطب النهروالى . وعبد الله السندى .

٨١ — المحدث أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشلبى ، المتوفى سنة ١٠٢٧ .

٨٢ — محدث الهند عبد الحق بن سيف الدين الدهلوى ، مؤلف - اللمعات شرح المشكاة - و - التبيان فى أدلة مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان - ، توفى سنة ١٠٥٢ ، أخذ عن عبد الوهاب المتقى ، تلميذ على المتقى ، وعن على القارى ، أخذ عنه محمد حسين الخافى ، وعنه حسن العجيمى .

٨٣ — المحدث أيوب بن أحمد بن أيوب الخلوتى الدمشقى ، المتوفى سنة ١٠٧١ .

٨٤ — المحدث حسن بن على العجيمى المكى ، المتوفى سنة ١١١٣ ، وأسانيد مروياته فى "كفاية المستطلع" فى مجلدين.

٨٥ — أبو الحسن الكبير ، ابن عبد الهادى السندى ، المتوفى سنة ١١٣٩ ، صاحب "الحواشى على الأصول الستة" . و "مسند أحمد" .

٨٦ — الشيخ عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى ، مؤلف " ذخائر المواريث - فى أطراف الأصول السبعة" ، المتوفى سنة ١١٤٣ .

٨٧ — المحدث محمد بن أحمد عقيلة ، المكى المتوفى سنة ١١٥٠ ، له "المسلسلات - وعدة أثبات - والدر المنظوم - فى خمس مجلدات - فى تفسير القرآن بالمأثور - والزيادة والإحسان فى علوم القرآن" ، هذب به "الإتقان" ، وزاد كثيراً من علوم القرآن ، وغالب مؤلفاته فى مكتبة على باشا الحكيم ، باصطنبول ، أخذ عن العجيمى . وغيره .

٨٨ — الشيخ عبد الله بن محمد الأماسى ، شرح البخارى ، وسماه : "نجاح القارى - فى شرح البخارى" فى ثلاثين مجلداً ، وشرح - صحيح مسلم - فى سبع مجلدات ، وسماه : " عناية المنعم بشرح صحيح مسلم" ، بلغ فيه إلى شطر مسلم ، المتوفى سنة ١١٦٧ .

٨٩ — محمد بن الحسن المعروف ، بابن همات ، مؤلف "تحفة الراوى - فى تخريج أحاديث البيضاوى" ، المتوفى سنة ١١٧٥ .

٩٠ — السيد محمد المرتضى الزبيدى ، شارح "الإحياء" ومؤلف " عقود الجواهر المنيفة - فى أدلة مذهب الإمام أبى حنيفة" ، المتوفى سنة ١٢٠٥ .

٩١ — المحدث الفقيه محمد هبة الله البعلى ، مؤلف "حديقة الرياحين - فى طبقات مشايخنا المسندين" . ومؤلف "التحقيق الباهر فى شرح الأشباه والنظائر" فى خمس مجلدات ضخام ، المتوفى سنة ١٢٢٤ .

٩٢ — صاحب " رد المحتار" العلامة محمد أمين بن السيد عمر المشهور "بابن عابدين" ، المتوفى سنة ١٢٥٢ ، صاحب المؤلفات المشهورة ، وأسانيده . ومروياته فى ثبته المشهور باسم "عقود اللآلى - فى الأسانيد العوالى" .

٩٣ — الشيخ محمد عابد السندى صاحب "حصر الشارد" و "طوالع الأنوار - على الدر المختار" فى ستة عشر مجلداً ضخماً ، وشارح "مسند أبى حنيفة" فى مجلدات ، سماه : "المواهب اللطيفة" ، المتوفى سنة ١٢٥٧ .

٩٤ — الشيخ عبد الغنى المجددى، المتوفى سنة ١٢٩٦، أسانيده فى "اليانع الجنى".

٩٥ — الشيخ محمد عبد الحى اللكنوى، أعلم أهل عصره بأحاديث الأحكام، المتوفى سنة ١٣٠٤، إلا أن له بعض آراء شاذة، لا تقبل فى المذهب، واستسلامه لكتب التجريح من غير أن يتعرف دخائلها، لا يكون مرضياً عند من يعرف ما هنالك.

٩٦ — شيخ مشايخنا، الشيخ المحدث أحمد ضياء الدين بن مصطفى الكمشخانوى، المتوفى سنة ١٣١١ ألّف "راموز أحاديث الرسول" فى مجلد ضخم، وشرحه "لوامع العقول" فى خمسة مجلدات، وله نحو خمسين مؤلفاً سوى ذلك.

وفى الهند علماء بارعون فى الحديث من أهل المذهب، لا مجال لاستقصائهم، كثر الله أمثالهم، وهذه نبذة يسيرة من محدثى الحنفية، سردنا أسماءهم هنا، ليدل القليل على الكثير، رحمهم الله (١).

---

(١) تكملة — وتذييل

« نظرا إلى تعرض الأستاذ الجليل "الكوثرى"، إلى ذكر طائفة من المحدثين بالهند، أحببت أن »
« أذيل هذا الموضوع بذكر عدة من المحدثين إلى يومنا هذا، وسلكت مسلكه فى الاقتصار فى تراجمهم »
« بسطر أو سطرين، واعتنيت بذكر من له تصنيف فى الحديث، أو شهرة له فيه، بترتيب الاستحضار »
« من غير ترتيب الوفيات، أو الطبقات، فى جلسة واحدة، وبالله التوفيق. »

١ — المحدث الشيخ محمد حياة السندى، المتوفى سنة ١١٦٣ بالمدينة

٢ — المحدث المحقق الشيخ هاشم بن عبد الغفور السندى، له مؤلفات، مثل "فاكهة البستان". و "ترتيب صحيح البخارى على ترتيب الصحابة". وغيرهما

٣ — الشيخ المحدث أبو الطيب السندى، صاحب "الحواشى على الأصول الستة"، معاصر الشيخ أبى الحسن السندى، المتوفى فى حدود سنة ١١٤٠ هـ

٤ — الشيخ محمد معين السندى، من تلامذة الشاه ولى الله الدهلوى، ومن كبار شيوخ الشيخ هاشم. والشيخ محمد حياة المذكورين، المتوفى فى حدود ١١٨٠ هـ

٥ — المحدث الإمام الشاه ولى الله الدهلوى، المتوفى سنة ١١٧٦ هـ، إمام نهضة الحديث فى الهند، صاحب "حجة الله البالغة"، و "إزالة الخفاء"، و "الانصاف". و "عقد الجيد"، و "المصفى. والمسوى - شرحى الموطأ" - لمالك، و "الارشاد إلى مهمات علم الاسناد"، و "شرح تراجم صحيح البخارى"، و "الانتباه فى سلاسل أولياء الله".

والقسم الثانى من "الانتباه" فى أسانيد كتب الحديث والفقه، وفوائد سامية من الحديث. وهذا القسم غير مطبوع، موجود بمكة - عند الشيخ عبيد الله الديوبندى - وغيرها من المؤلفات الجليلة، وإليه ينتهى إسناد محدثى ديوبند.

٦ — المحدث الشيخ محمد أفضل السيالكوتى ، ثم الدهلوى ، شيخ الشاه ولى الله الدهلوى فى الحديث ، وتلميذ المحدث الشيخ عبد الله بن سالم البصرى المكى.

٧ — المحدث الحجة الشاه عبد العزيز بن الشاه ولى الله الدهلوى ، المتوفى ١٢٣٩ هـ ، صاحب ,, بستان المحدثين ،، ، و ,, العجالة النافعة ،، فى مهمات علم الحديث ،و ,, تحفة الاثنا عشرية ،، وغيرها .

٨ — المحدث الكبير الشيخ القاضى ثناء الله المظهرى الفانيفتى ، من تلامذة الشاه ولى الله الدهلوى ، كان الشاه عبد العزيز يسميه ,, بيهقى العصر ،، له تفسير عظيم ، لانظير له فى أحاديث الأحكام ، وأدلتها ، لم يطبع كله ، وله كتاب ,, منار الأحكام ،، لم يطبع ، وغيرها .

٩ — الشاه عبد القادر بن الشاه ولى الله الدهلوى ، المتوفى فى حدود سنة ١٢٣٠ هـ

١٠ — الشاه رفيع الدين بن الشاه ولى الله الدهلوى ، المتوفى فى حدود سنة ١٢٣٥ هـ

١١ — المحدث الشيخ عبد الحى الدهلوى ، من أكبر تلامذة الشاه عبد العزيز

١٢ — المحدث مسند الهند ، الشيخ محمد إسحاق بن بنت الشاه عبد العزيز الدهلوى ، المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ

١٣ — الشيخ محمد يعقوب أخو الشيخ محمد إسحاق الدهلوى ، توفى سنة ١٢٨٢ هـ

١٤ — الشيخ عبد القيوم بن بنت الشاه عبد العزيز ، أخذ من الشيخ محمد إسحاق ، توفى سنة ١٢٩٩

١٥ — الشيخ المحدث محمد إسماعيل الدهلوى ، استشهد فى الجهاد مع الكفار سنة ١٢٤٦

١٦ — المحدث الشيخ أحمد على السهانفورى ، المتوفى سنة ١٢٩٧ هـ ، صاحب شرح جيد حافل ، على صحيح البخارى .

١٧ — الشيخ العارف المحدث محمد قاسم النانوتوى الديوبندى ، المتوفى سنة ١٢٩٧ ، مؤسس دار العلوم ,, بديوبند ،، ، مركز الثقافة الدينية والعلمية بالهند ، صاحب التصانيف العالية

١٨ — الشيخ المحدث ، الشيخ رشيد أحمد الكنكوهى ، الديوبندى ، المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ ، صاحب التآليف السامية .

١٩ — الشيخ المحدث محمد يعقوب النانوتوى الديوبندى ، المتوفى فى حدود ١٣٠٠ هـ

٢٠ — الشيخ فخر الحسن الكنكوهى الديوبندى ، صاحب حاشية جيدة ، على سنن أبى داود من تلامذة الشيخ الكنكوهى

٢١ — الشيخ أحمد حسن الأمروهوى الديوبندى ، من تلامذة الشيخ محمد قاسم النانوتوى

٢٢ — المحدث أستاذ العالم ، الشيخ محمود حسن الديوبندى المدعو "بشيخ الهند" ، المتوفى سنة ١٣٣٩ صاحب "التحقيقات والتصانيف الفائقة : فى الحديث . والتفسير . والكلام .

٢٣ — الشيخ المحدث ظهير أحسن النيموى ، صاحب ,, آثار السنن ،، وعدة رسائل جيدة : فى مسائل من الحديث

٢٤ — المحدث الكبير إمام العصر محمد أنور الكشميرى ، ثم الديوبندى ، المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ ، صاحب المؤلفات الحاوية ، على تحقيقات باهرة ، مثل : ,, فصل الخطاب ،، و ,, نيل الفرقدين ،، و ,, كشف الستر ،، . وغيرها

٢٥ — الشيخ المحدث محمد أشرف على التهانوى الديوبندى، الملقب بحكيم الأمة، بلغ سنه الشريف إلى ثمانين سنة، جاوزت مؤلفاته خمسمائة مصنف، قلما يخلو فن من تأليفه، طال بقاؤه.

٢٦ — المحدث الشيخ حسين على الميانوالى، فى البنجاب، من تلامذة المحدث الشيخ الكنكوهى، ولعل عمره ثمانون سنة، أو جاوزها، طال بقاؤه.

٢٧ — المحدث محقق العصر الشيخ شبير أحمد العثمانى الديوبندى، صاحب "فتح الملهم - شرح صحيح مسلم" فى مجلدات ضخام، وشيخ الحديث اليوم، بالجامعة الاسلامية - بدابهيل سورت، بلغ عمره الشريف ستين عاما، طالت حياته.

٢٨ — المحدث شيخ العصر الشيخ حسين أحمد، شيخ الحديث اليوم بدار العلوم، فى ديوبند، جاوز سنه الشريف ستين سنة، طال بقاؤه.

٢٩ — المحدث المحقق الشيخ محمد كفاية الله الدهلوى، مفتى الديار الهندية، وشيخ الحديث بالمدرسة الأمينة فى دهلى، عمره الشريف حوالى ستين سنة، طال بقاؤه.

٣٠ — المحدث الشيخ عبد العزيز الفنجابى، صاحب "أطراف البخارى"، و "حاشية تخريج الزيلعى إلى الحج"، وغيرهما، له تحقيقات فى الحديث، واشتغال جيد فى الرجال والطبقات، عمره نحو ستين سنة.

٣١ — المحدث الشيخ مهدى حسن الشاهجهانفورى، صاحب التآليف المفيدة فى الحديث وغيره، ومن أعظمها "شرح كتاب الآثار" - لمحمد بن الحسن الشيبانى، سنه حوالى ستين سنة.

٣٢ — المحدث الشيخ محمد إدريس الكاندلوى، شارح "مشكاة المصابيح" فى خمس مجلدات كبيرة، بلغ الخمسين من عمره.

٣٣ — المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندلوى، شيخ الحديث اليوم بمدرسة مظاهر العلوم، فى سهارنفور، صاحب "أوجز المسالك - فى شرح موطأ مالك"، قارب خمسين عاما من عمره.

وغير هؤلاء علماء يشتغلون بالحديث درساً وتأليفاً، لايتسع المجال لذكرهم.

« ولصديقنا الأديب الفاضل "محمد يوسف الكاملفورى"، صاحب "تكملة الحاشية على تخريج الزيلعى"، »
« قصيدة رائعة فى ذكر أكابر المحدثين فى الهند، فى غابرها وحاضرها، ولا أرى بأساً فى سردها هنا، »
« لتكون بصيرة على بعض مآثر محدثى الهند، لمن يريد الخبرة بها، وهي هذه (١) »

فلق الصديع، وذرّ نور ذكاء * وبدا محيّا الصبح بعد مساء

والأرض مشرقة الربى مخضرّة * تزهو برونق وجهها ورواء

موشيّة الروض الأريض، كأنها * خود جلت بمنصة علياء

كائن بها من روضة أنف بها * عين معين، للهدى وعلاء

---

(١) الأبيات الواقعة بين القوسين، هى "لابن دريد" اللغوى.

تجرى ينابيع المعارف جمّة * منها كما يجرى زلال الماء
لاسيما ـ گجرات ـ خطة . بهجة * مهد العلوم ، وملتقى الفضلاء
كانت قديماً مهبطاً لأماثل ، * ومحطة الفضلاء والحكماء
من بلدة حلّ الحديث تمائماً * فيها ، وشبّ شبيبة بنماء
مرفوعة آياته ، منشورة * راياته بالعزة القعساء
وحوت رجال العلم أىّ رجاله ، * أعلام دين الله ذى النعماء
غرّ الوجوه ، كريمة أحسابهم ، * شم الأنوف ، ذوى سَنًا وسناء
[أهلاً وسهلاً بالذين أودّهم * وأحبّهم فى الله ذى الآلاء :]
منهم على بن الحسام المتقى * متفيهق بالعلم ، كالداماء
أبقى على الأيام كنزاً غالياً ، * للعاملين ، كدرّة بيضاء
عند الصبيحة يحمد القوم السرى * من بهجة الغبراء والخضراء
والطاهر الفتنىّ ، رحلة عصره ، * ملء الكُنَيْفُ بحكمة وبهاء
والشيخ عبد الحق شارح سنة ، * فى صدره مصباح كل ضياء
لمعت على وجه الدنا لمعاته ، * كالشامة السوداء فى الحمراء
أحيا نفوسهمُ مآثر دارسا * تٍ ، قد عفت بالجهل والباساء
[أهلا بقوم صالحين ذوى التق ، * غرّ الوجوه ، وزين كل ملاء]
طاب النسيم ولاحت الأنوار ، * من كثرة الأزهار والأضواء
طابت نفوسهم ، فعم فيوضهم * غرر الزمان ، كشأمة الحسناء
فتنقّل الأيام بعد حياتهم ، * كتنقل الأظلال والأفياء
والدهر ذو دوَل ، كريشة طائر ، * ظهراً على بطن بكل فضاء
فتعطلت عنهم مشاهد حكمة ، * ومشارق الأنوار بعد ضياء

ركدت نسائمهم، وغاضت أبحر، * تركوا الأنام بليلة ليلاء
صاح الغراب، وقد ترحل جيرة، * فأطال فى تلك الرسوم بكائى
فمضى على هذا التعطل برهة، * إذ جاش روح الله للإحياء
فنشا ولى الله، عصرة عصره، * بحر الحقائق، فارس العلياء
هو مسند الوقت الأغرّ، محجّل، * وحكيم هذى الأمة الشهداء
من بيت علم، كابراً عن كابر، * بسيادة، ومجادة، ووفاء
فأحبه أهل الزمان، ومثله، * وضع القبول له بكل سماء
وقفاه من أنجاله غر الوجو * ه، هم النجوم بليلة طخياء
عبد العزيز، الحبر، قدوة دهره، * علم الهدى، بالإخوة النجباء
والشيخ إسماعيل، ذاك ذبيحنا، * بطل، ومقدام لدى الهيجاء
نال الشهادة من سعادة جده، * متهللاً متبسماً برضاء
[لهم المهابة، والجلالة، والنهى، * وفضائل جلت عن الإحصاء]
[يسعون فى نشر الحديث بعفة، * وتوقر، وسكينة، وحياء]
فتبسم الأيامُ من أنفاسهم، * كتبسم الأنوار بالأنواء
فازدانت الدنيا بأبهج زينة، * عجباً من الصفراء والحمراء
مامنهم، إلا همام قد سما، * كالشمس ترنوه برأد، ضحاء
فتسلطت بالهند، عبّاد المسـ * ـيح، وذاك خطب ماله بكفاء
بلغ السيول زبى الأسود، ودِيننا * أضحى غريباً، فاقد الأبناء
فتصعدت كلم الدعاء إلى السما، * وتنزلت بركات ذى الأسماء
بعث الإله، وسيبه من غيبه، الـ * ـفاروق، بين النور والظلماء
هو قاسم الخيرات والبركات، * ولسان هذى الملة البيضاء

وصفيه ، وخليله ، ورفيقه * المولى الرشيد ، مجاب كل دعاء
كانا شهابى كل أكفر عاند ، * أو ملحد متعنّت عوّاء
لدفاعه ونضاله وطراده ، * وطعانه ، وضرابه ، ورماء
وتفرسا بفراسة من نوره * إن الضلال ، سجا بكل فناء
عزما على تأسيس جامعة الهدى ، * فى ديوبند بعزمة حصداء
لايهتدى للخير إلا خير ، * وموفق ، ذو همة شمّاء
أبقوا على وجه الزمان مآثراً ، * يفنى الزمان ، وذكرهم ببقاء
إذ جاهدوا فى الله حق جهاده ، * سقياً ورعياً ، ما لهم ببواء
فتعطر العَرف الشذى بأرضها ، * كتضوع الأنوار بالأنداء
فتفجرت أنهارها بمشارق * ومغارب بالسق والإرواء
فتصدر المحمود بعد مضائهم * ركن الهدى ، كالصخرة الصماء
نور العبادة ، لامع من وجهه * فى كل حال شدة ورخاء
لم يخش إلا الله مدة عمره ، * فى كل شأن خوفه ورجاء
لم يلتفت نحو المطامع لفتة ، * فى كل طور زعزع ورخاء
لم يدر إلا الله عدّة صحبه ، * هو منتهى الإسناد فى الإملاء
لما دعاه الله ، ناب منابه ، * المفرد العلم المنيف الشائى
الشيخ أنورنا ، الرفيع مكانةً ، * شرقا وغربا ، منتهى الأنحاء
وبقية السلف الكرام ، وحجة * لشيوخه الأمجاد والنبلاء
شمس الهدى ، بدر الدجى ، علم التقى * كهف الورى ، هو مأمن الغرباء
ولواذهم ، وعياذهم ، ومآبهم * خفض الجناح لطارق أو جائى
ميمون وجه ، ذو الشمائل حلوة ، * ملقى الرحال ، وموسم الفضلاء
زهداً وتقوى ، سيرة وسريرة ، * شمس العلوم ، توسطت بسماء

من فيضه انشرح الصدور، وفتحت * عمي العيون بسنة وصفاء
محي لدين الله ، سيف صارم * للكفر والإلحاد والإرجاء
علم من الأعلام ، رحلة عصره ، * كالبدر يجلو حندس الظلماء
إذ خيف أن يسطو على نور الهدى * كفر المبير ، بغارة شعواء
نبضت له عرق تذب عن الحمى * فى قطع تلك البقلة الحمقاء (١)
قد كان معجزة ، بقية أمة * سلفت ، وحاشانا من الإطراء
فبقى على هذا يروى أمّة ، * فى الدهر كل صباحه ومساء
فأصابه نوب الزمان وضيمه ، * وكذا الكرام دريئة لبلاء
فانحاز عنها صابراً ، فيما دها * من شدة ، وملمّة عمياء
فدعاه أهل الفضل من دابهيل للتـ * ـحديث ، والإخبار والإنباء
إذ وفق الله الكريم لأمة * تأسيس جامعة ، لرىٍّ ظماء
وغدوا على سنن الكرام ، وقلد الـ * أبناء فيها سنة الآباء
لبّى مجيباً بالحبور نداءهم ، * للدين لا الدنيا ، ونيل رقاء
فأعاد للدين المتين رواءه ، * وبهاءه ، وغضارة النعماء
فجرى على هذا النظام صنيعه ، * يسق ، ويشفى مسند الإملاء
فدعاه روح الله فى جناته ، * والبدر مفتقد لدى الظلماء
فجزاه رب العرش أحسن ماجزى * للعالمين الصفوة العلماء
فتصدر الشيخ الشهير مفضل ، * شبير أحمد ذو ثنا ، وثناء
هو صنوه ، وخليفة من بعده * فى مسند الأخبار والأنباء
هو ترجمان الوحى حبر زمانه ، * ولدى البيان فكوكب الجوزاء
ومفسر القرآن تفسيراً بديـ * ـعاً رائقاً ، بلطائف وبهاء

(١) إشارة إلى الفتنة المرزائية القاديانية

[فمداد مايجرى به أقلامه * أزكى وأطيب من دم الشهداء]
[ياناشرى علم النبى محمد ، * ماأنتم وسواكم بسواء]
ياشارحى علم الحديث وسنة ، * نلتم رضا فى جنة خضراء
ولشيخنا المحمود أصحاب كبا * ر ، كالنجوم ، ذوى سنا وسناء
كالشيخ مولانا الرضى، أشرف على * خير العباد ، وأسوة الصلحاء
أوقاته ، أنفاسه ، حركاته ، * سكناته ، للملة البيضاء
فى الزهد والتقوى ، فضيل زمانه ، * وشقيقه المعروف ذو العلياء
ملأ البسيطة حكمة ومعارفا ، * بالوعظ ، والتصنيف ، والافتاء
وخليفة المحمود خير رفيقه * فى السجن ، عند الباس والضراء
مولى الكرام حسين أحمد ذو التقى ، * ملجى ومأوى الناس ، عند بلاء
شيخ الحديث ، ورحلة فى وقته ، * رب المآثر قدوة الكملاء
نور التقى متهلل بجبينه ، * كالشمس ترنوه بكل مرائى
الماجد المقدام قائد أمة ، * ملك القيادة ، سيد الزعماء
والشيخ مولانا السمىّ كفاية * الله الشهير ، وقائد العلماء
مفتىء ديار الهند ، أوحد عصره * تزهو به "دهلى" على الأنحاء
متضلع بسياسة شرعية ، * ومعارف مليئة وبهاء
والحمد لله الموفق رحمة ، * لتمام نظم جيد الإنشاء
يارب فاغفر مااقترفت من الخطا ، * وأجب بفضلك مطلبى ودعائى
عفواً ، وعافية ، ورزقا واسعاً ، * علماً نفوعا ، حكمة بشفاء

كلمـــة

فى كتب الجرح والتعديل

نجد فى "الضعفاء" - للعقيلى . و "الكامل" - لابن عدى ، كلاماً كثيراً عن هوى فى سادتنا أئمة الفقه ، فالأول : لفساد معتقده على طريقة الحشوية . والثانى : لتعصبه المذهبى عن جهل ، مع سوء المعتقد ، وسار من بعدهما سيرهما ، إما جهلا ، أوتعصباً ، ولم يؤذ من سلك هذا المسلك إلا نفسه ، ولم يضع من شأن أحد إلا من شأن نفسه ، أنظر قول ابن عدى فى إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلى ، شيخ الشافعى : "نظرت الكثير من حديثه فلم أجد له حديثاً منكراً" مع أنك تعلم أقوال أهل النقد فيه ، كأحمد . وابن حبان ، قال العجلى : "مدنى ، رافضى ، جهمى ، قدرى ، لايكتب حديثه" ، بل كذبه غير واحد من النقاد ، ولولا أن الشافعى كان يكثر منه ، قدر إكثاره من مالك ، لما سعى ابن عدى فى تقوية أمره ، استناداً إلى قول مثل ابن عقدة ، ولاأدرى كيف ينطلق لسان ابن عدى بالاستغناء عن علم مثل محمد بن الحسن ، وإمامه لم يستغن عن علمه ، بل به تخرج فى الفقه ، لكن المتشبع بما لايعط ، يستغنى عن علم كل عالم ، متغمغماً فى جهلاته ، غير ناظر إلى ماوراءه وأمامه ، وهكذا مع سائر أئمتنا كلهم ، ألهمهم الله سبحانه مسامحته ، ومن معايب كامل ابن عدى ، طعنه فى الرجل بحديث ، مع أن آفته الراوى عن الرجل ، دون الرجل نفسه ، وقد أقر بذلك الذهبى فى مواضع من "الميزان" ، ومن هذا القبيل كلامه فى أبى حنيفة فى مروياته البالغة - عند ابن عدى - ثلاثمائة حديث ، وإنما تلك الأحاديث من رواية أباء بن جعفر النجيرمى ، وكل مافى تلك الأحاديث من المؤاخذات كلها ، بالنظر إلى هذا الراوى الذى هو من مشايخ ابن عدى ، ويحاول ابن عدى أن يلصق ماللنجيرمى إلى أبى حنيفة مباشرة ، وهذا هو الظلم والعدوان ، وهكذا باقى مؤاخذاته ، وطريق فضح أمثاله ، النظر فى أسانيدهم .

وأما العقيلى ، فقد نقلنا كلمة الذهبى فيه ، فى مقدمة انتقاد المغنى ، وسبق منا الكلام فيه أيضاً .

وأما كتب البخارى فى الرجال ، فليس ثبوتها منه ، كثبوت الجامع الصحيح ، على أن النظر فى أسانيدها هو الطريق الوحيد ، لتعرف دخائلها ، فاذا رأيته يروى عن نعيم بن حماد ، تذكر قول الدولابى . وأبى الفتح الأزدى فيه ، وإذا رأيته يروى عن الحميدى ، تذكر كلمة محمد بن عبد الله

عبد الحكم فيه ، وإذا وجدته يروى عن إسماعيل بن عرعرة ، تبحث عنه فى كتب الرجال ، مع الانتباه إلى انقطاع خبر الحيدى . وخبر إسماعيل ، وهكذا تفعل فى باقى الكتب ، وأما كتاب ابن حبان فى الرجال ، فتنظر حال مؤلفه فى "معجم البلدان" - لياقوت فى (بست) ، وقد قال الذهبي عن ابن حبان فى "ترجمة أيوب بن عبد السلام - من الميزان": إنه صاحب تشنيع وتشغيب ، ولا تنس كلمة ابن الجوزى - فى مناقب أحمد - فى ابن المدينى ، وأما عبد الرحمن بن مهدى ، فكان كثير الطعن ، كثير التراجع ، قال أبو طالب المكى فى "قوت القلوب" : كان عبد الرحمن ينكر الحديث ، ثم يخرج بعد وقت ، فيقول : هو صحيح ، وقد وجدته ، وعن ابن أخته أنه قال : كان خالى قد خط على أحاديث ، ثم صحح عليها بعد ذلك ، وقرأتها عليه ، فقلت : قد كنت خططت عليها ؟ فقال : نعم ، ثم تفكرت ، فاذا أنى إذا ضعفتها أسقطت عدالة ناقلها ، وإن جاءنى بين يدى الله تعالى ، وقال لى : لم أسقطت عدالتى ؟ رأيتنى لم يكن لى حجة ، راجع كلمة العجيلى فى سؤالات ابنه ، فى "ابن مهدى" ، وأما الخطيب ، فتدرس أشعاره التى نقلها ابن الجوزى فى "السهم المصيب" من خطه ، ثم ماذكره سبط ابن الجوزى فى "مرآة الزمان" بشأنه[١] حتى تعلم قيمة كلامه فى الجرح . وكتاب "الجرح والتعديل" - لابن أبى حاتم ، فبعد أن ترى فيه كلامه فى البخارى شيخ حفاظ الأمة - تركه أبو زرعة . وأبو حاتم - ، تعلم مبلغ تهوره ، فتتروى فى قبول ما يقوله من الجروح ، وفى أوائل ماعلقناه على شروط الأئمة فوائد من الرامهرمزى فى هذا الصدد . قال ابن معين : ربما تتكلم فى الرجل ، وقد حط رحله فى دار النعيم من زمن بعيد ، وكم اختلق إبراهيم بن بشار الرمادى على لسان ابن عيينة من الروايات ؟ ، وكم افتروا على مالك فى هذا الصدد ؟ ، كما يظهر من كلام أبى الوليد الباجى فى "المنتقى - شرح الموطأ" ص ٣٠٠ — ٧، وقال أبو الحسن بن القطان . وغيره عن الساجى : مختلف فى الحديث ، ضعفه قوم ، ووثقه آخرون ، بل تراه كثير الانفراد بمناكير الأخبار عن مجاهيل ، كما تجد ذلك منه بكثرة فى تاريخ الخطيب . وقال أبو بكر الرازى فى حديث زكاة الجنين ، عند ذكره كلمة انفرد بها الساجى : إنه ليس بمأمون ، ولا ثقة ، فلا يكون كلامه فى العلل والخلاف موضع تعويل أصلا . وتعصبه البارد مما لا يطاق . ومن تحامل على أئمتنا ، إما راو جامد ، لا ينتبه إلى دقة مدرك أئمتنا فى الفقه ، فيطعن فيهم بمخالفة الحديث ، وهو المخالف للحديث دونهم ، أو زائغ ، صاحب بدعة ، يظن بهم أنهم على ضلال ، وهو الضال المسكين . ومن الطعون ما يسقط به الطاعن بأول نظرة ، حيث يكون كلامه ظاهر المجازفة ، فإذا

(١) راجع كلام ابن الجوزى فى "الخطيب" ص ١٣٦ ، و ص ١٣٧ ، من الجزء الثانى من "نصب الراية"

رأيته يقول مثلاً : "فلان ما ولد فى الإسلام أشأم منه " لاحظت أنه لاشؤم فى الإسلام ، وأنه على تسليم وجوده فى غير الثلاث الواردة فى الحديث ، لا تشك أن درجات الشؤم تكون متصاعدة ، فالحكم على شخص بأنه أشأم المشئومين بغير نص من المعصوم ، حكم غيبي يبرأ منه أهل الدين ، فمثل هذا الكلام يسقط قائله على تقدير ثبوته عنه ، قبل إسقاط المقول فيه ، فمسكين جداً من يسجل مثل هذا الهراء فى شأن الأئمة القادة ، وأما الطعن فى الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن ، أو ليس من قومه ، أو ليس على مذهبه ، فتعصب بارد ، يأباه أهل الدين ، قال الشافعى فى "الأم" : من أبغض الرجل ، لأنه من بنى فلان ، فهو متعصب ، مردود الشهادة ، قال أبو طالب فى " قوت القلوب " : وقد يتكلم بعض الحفاظ بالإقدام . والجرأة ، فيتجاوز الحد فى الجرح ، ويتعدى فى اللفظ ، ويكون المتكلم فيه أفضل منه ، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة ، فيعود الجرح على الجارح ، اه . وفى : ص ٦٢ من ـ الاختلاف فى اللفظ ـ لابن قتيبة مايكشف النقاب عن وجوه مجازفاتهم باسم الجرح والتعديل ، بعد محنة أحمد ، وقال ابن الجوزى فى " التلبيس " : ومن تلبيس إبليس على أصحاب الحديث ، قدح بعضهم فى بعض ، طلباً للتشفى ، ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذى استعمله قدماء هذه الأمة ، للذب عن الشرع ، والله أعلم بالمقاصد ، ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عمن أخذوا عنه ، اه .

والحاصل أن كتب الجرح من أمثال ماسبق ، وأمثال تاريخ ابن أبى خيثمة . وكتاب " المدلسين " ـ للكرابيسى ، لم تدع من لم تغمز فيه ، سواء أكان من الحفاظ ، أم من الأئمة الفقهاء ، بحيث يجد مثل الصاحب بن عباد أكبر طعن فى كبار الحفاظ ، وأهل الحديث فى تلك الكتب ، ويؤلف فى ذلك مؤلفاً خاصاً ، وكذلك يفعل بعض الفاتنين فى أئمة الدّين ، فلا نود أن نتوسع هنا فى البحث بأكثر من هذا ، ومما يؤسف له جداً استمرار هذا التعصب المردود ، على توالى القرون ، وهذا الحافظ ابن حجر ، تراه يسند فى " لسان الميزان ـ فى ترجمة معمر بن شبيب شبية " : أنه سمع المأمون يقول : " امتحنت الشافعى فى كل شىء ، فوجدته كاملاً ، وقد بقيت خصلة ، وهو أن أسقيه من النبيذ ، مايغلب على الرجل الجيد العقل ، قال : فحدثنى ثابت الخادم أنه استدعى به ، فأعطاه رطلاً ، فقال : ياأمير المؤمنين ماشربته قط ، فعزم عليه ، فشربه ، ثم والى عليه عشرين رطلاً ، فما تغير عقله ، ولا زال عن حجته " ، ثم يقول ابن حجر : قلت : لايخفى على من له أدنى معرفة بالتاريخ أنها كذب ، اه .

ثم تجد ابن حجر يقول فى " توالى التأسيس " ص ٥٦ : " وقال معمر بن شبيب : سمعت المأمون يقول : " امتحنت محمد بن إدريس الشافعى فى كل شىء فوجدته كاملا " . مقتصراً على هذا

القدر من الحديث ، مع أن الحكاية بأسرها مكذوبة ، فكيف استساغ ابن حجر الاحتجاج بشطر الخبر المكذوب فى إثبات منقبة للشافعى ، وما ورد بسند واحد ، إما أن يردّ كله ، أو يقبل كله ، وما فعله ابن حجر هنا هى الخيانة بعينها ، وكم سجل عليه أبر أصحابه إليه من تعصبات باردة ضد الحنفية . وغيرهم فى " الدرر الكامنة " ، راجع ـ هوامشها ـ المنقولة من خط السخاوى ، وليس هذا موضع بسط لسرد ماله من هذا القبيل . ومن هذا القبيل ماقاله فى " توالى التاسيس " : ص ٤٧ : ويدل على اشتهاره فى القدماء ما أخرجه البيهقى من طريق أحمد بن عبد الرحمن ، اه ، وهو يعلم أن أحمد بن عبد الرحمن هو : ابن الجارود الرقى الكذاب المشهور ، ولا عذر له فى رواية البيهقى بطريقه ، لأنه يعلم أنه لا يتقى رواية رحلة الشافعى ، الظاهرة الكذب ، بطريق أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوى ، كما فعل مثل ذلك أبو نعيم الأصبهانى ، وهما يعرفان جميعاً أن البلوى كذاب ، والنجار مثله ، لكن قاتل الله التعصب ، يفتك بالمتعصبين . قال الذهبى فى " الميزان " عن النجار هذا : حيوان وحشى ، قال : حدثنا محمد بن سهل الأموى حدثنا عبد الله بن محمد البلوى ، فذكر محنة مكذوبة للشافعى فضيحة لمن تدبرها ، اه ،وهى الرحلة التى كذبها ابن حجر أيضاً فى " مناقب الشافعى " : ص ٧١ ، ومما يؤاخذ عليه ابن حجر ، ذكره البلوى فى عداد أصحاب الشافعى ، واصفاً له أنه من الضعفاء فقط ، مع أنه كذاب مشهور .

وفى هذا القدر كفاية فيما نريد لفت النظر إليه هنا ،

وصلى الله على سيدنا محمد . وآله . وصحبه ، وسلم تسليما كثيراً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ؟

فى { ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧
٣١ يولية سنة ١٩٣٨ }

كتبه الفقير إلى آلاء مولاه ، محمد زاهد بن الحسن بن على الكوثرى ،
عفا الله عنهم ، وعن مشايخهم ، وقرابتهم ، وسائر المسلمين

استدراك

وقع فى ص ١٥ السطر ٨ " الصغناتى " ـ بالتاء ـ وصوابه بالقاف ـ ووقع : تلميذ صاحب " الهداية " وصوابه : تلميذ تلميذ صاحب " الهداية " وفى : ص ٢٨ ـ سطر ٢٢ " بالحفظ " ، وصوابه " بالخط " وفى : ص ٣١ السطر ٢ " المحدث المفاصل " ، صوابه " المحدث الفاصل "

نصب الراية ــ والعنـــاية بحاشيته

والعنـاء فى تصحيحه ، وطبعــه

إمام العصر المحدث الجليل البحاثة ، الشيخ محمد أنور الكشميرى ، ثم الديوبندى ، المتوفى سنة ١٣٥٢ ـ ﻫ رحمه الله تعالى ، كان وجّه "المجلس العلمى" إلى إعادة طبع هذا الكتاب الجليل "نصب الراية" بعناية بالغة بالتصحيح ، وكان الكتاب مطبوعا فى الهند ، قبل خمسين عاما ، مشحوناً بالأغلاط فى الأسانيد ، وألحان فاحشة فى متونها ، مشوّها بتصحيفات ، وتحريفات ، وسقط عبارات ، بحيث اختل الغرض ، وانخرم المقصود فى كثير من المواضع ، وقلما طبع كتاب بالهند مثله ، محرّفا مصحّفاً ، وكان رحمه الله يودّ أن لو يتم الأمر فى حياته ، لكن الأسف والرزء ـ أن إمام العصر وافاه الأجل المحتوم قبل إنجاز هذه المنية ، ولم يوفق المجلس إلى تكميل بغيته فى حياته.

بَيْدَ أنه على إثر ذلك ، قام مدير "المجلس العلمى" صديقنا الفاضل المحترم السيد أحمد رضا البجنورى ـ زاد الله مآثره ـ مشمراً عن ساعد الجد ، لتكميل أمنية إمام العصر ، لطبع الكتاب ، وأشار محقق العصر . الشيخ شبير أحمد العثمانى الديوبندى ، صاحب "فتح الملهم على صحيح مسلم" لاستيفاء الفائدة بتحشية الكتاب أيضاً .

فانتخب لذلك العالم المحقق ، والفاضل المحدث الشيخ عبد العزيز الديوبندى الفنجانى ، صاحب "أطراف البخارى" ، فاشتغل بتصحيح النسخة المطبوعة والحواشى المفيدة على الكتاب ، ولم يظفر الشيخ بنسخة مخطوطة منه حتى يقابل بها ، إلا بتلك النسخة المطبوعة ، مصححة بالمقابلة بنسخة مخطوطة ـ بكلكتة ـ فاعتنى فى التصحيح بالمراجعة إلى أصول الكتاب من الأمهات الست ، وما تيسر له من المسانيد والمعاجم وغيرها ، فراجع المخارج والمصادر ، وأطال النَّفَس فى مراجعة الكتب ، من الحديث . والرجال . والطبقات ، ولم يمنعه من التحقيق سآمة ، ولا كلال ، فوُفِّق إلى حد قلما يوفق أحد إليه ، ولاقى فى ذلك عناء ، غير أنا نأخذ عليه شيئاً : ـ كنا نود أن يطلع علماء القاهرة ، وفضلاء البلاد الإسلامية العربية على نفائس تحقيقات بارعة لإمام العصر ، السالف ذكره ، المبعثرة فى مؤلفاته ، من "فصل الخطاب فى أم الكتاب ـ وخاتمة الخطاب فى فاتحة الكتاب" و"كشف الستر فى مسألة الوتر" و"نيل الفرقدين فى مسألة رفع اليدين" و"بسط اليدين لنيل الفرقدين" وفى أماليه وتقريراته على أبحاث الحديث ، وما كتبه من الحواشى على "جزء القراءة" ـ للبيهقى ، وكان حضرة المحشى استعارها من إمام العصر برهة ، وما استفاد الشيخ المحشى شفاهاً منه ، فان مؤلفات إمام العصر . وأبحاثه الغامضة . وتحقيقاته البارعة ، مما لا مناص للبحاثة المحقق عن الاطلاع عليها

ولكل من يحاول التوسع مع تحقيق وتدقيق ، ولكن الشيخ المحشى على رغم أنوفنا ، لم يتنبه لهذه الدقيقة ، أو تواكل وتساهل فيه ، فلم ينقل عنها شيئاً ، إلا فى مواضع قليلة جداً ، وهذا مع أنه يدرك منزلة تحقيقات إمام العصر ويقدرها ، وكل ذلك إن شاء الله نستدركه فى الطبع الثانى ، والله الموفق .

ولما وصل إلى كتاب الحج ، هجم على الشيخ مرض ، عاقه عن التأليف ، فانتظر المجلس لعود صحته وعافيته سنة كاملة ، وبعد أن خاب الرجاء ، انتخب لتكميل حاشيته وانتهاج مسلكه فى التصحيح ، صديقنا العالم الفاضل محمد يوسف الكاملفورى ، فتلا تلوه ، وحذا حذوه ، وقد وفقه الله فيما أرى لأن يدرك شأوه فى التحشية والتصحيح ، ثم اطلع المجلس على نسخة مخطوطة فى " المكتبة السعيدية " ـ بحيدر آباد (دكن) ، فأمر الفاضل الكاملفورى بمقابلة الكتاب بها ، فرحل إليها ، وقام شهرين حتى انتهت المقابلة ، ثم رأى المجلس نظراً إلى جلالة قدر الكتاب أن يطبع فى القاهرة فى ثوب قشيب حباً لظهوره فى جمال وبهاء ، وسعة لنشره بين إخوان القاهرة وسائر البلاد العربية ، فأمر المجلس ، الفاضل المحترم السيد "أحمد رضا" مدير المجلس ، إلى أن يمتطى صهوة الرحيل إلى القاهرة ، لإنجاز هذه المهمة العلمية والدينية ، بمرآه كما يشاء ، وأحب المجلس أن أكون زميلاً له ، فافتتح هذا السفر المبارك بالسفر إلى الحرمين ، زادهما الله شرفا وكرامة [1] ، وبقينا شهراً وبضعة أيام فى مكة ، زادها الله تعظيما ، وصادفنا هناك نسخة مخطوطة من الكتاب فى مكتبة الحرم المكى ، مكتوبة بيدِ الشيخ عبد الحق شيخ " الدلائل " ، ونسخة أخرى ، فى مكتبة الشيخ عبد الوهاب الهندى ، فاغتنمنا الفرصة ، وقابلنا بهما عدة مواضع كانت لم تصحح ، وإذ فرغنا من زيارة الحرمين ، شددنا الرحل نحو القاهرة ، فنزلناها منتصف الصفر من العام الجارى ، وكنا على ثقة وطمأنينة من جهة التصحيح ، وألفينا فى ـ دار الكتب المصرية ـ عدة نسخ من الكتاب ، منها نسخة فى ستة مجلدات ، على الأول . والسادس تصحيحات ، وبعض حواش ، بقلم الحافظ ابن حجر ، ولم نحتفل بالمقابلة بها كثير احتفال لضيق الوقت ، والاستعجال فى الطبع ، وظن الاستغناء عنها فى أصل التصحيح . وشرعنا الطبع ، فبدا لنا فى أثنائه أنه بقيت أغلاط فاحشة فى الأسانيد والمتون جميعاً ، تساهل فيها المصححان والمحشيان ، وآلمنا ذلك جداً ، وضقنا به صدراً ، لقلة الفرصة ، وعدم اتساع الظروف للمقابلة ، حيث كانت تصدر ، ملزمة كبيرة فى ـ ست عشرة صفحة ـ كل يوم ، ومن العجيب أنا نجد فى الحاشية تخريج الحديث ، وتفصيل المخرج بذكر الباب ، وتقييد الصفحة ، ويكون فى الإسناد

---

(١) تفصل الرحلة هذه فى كتاب " الرحلة " لصديقنا الفاضل " السيد أحمد رضا " فى اللغة الأردية

والمتن خطأيذهل عنه المصححان ، ونراجع المخرج ، فنلفى الحديث هناك صحيحاً ، لم يتوجه إليه المصححان فى نسخة الكتاب ، ومثل هذا كثير ، ثم نجد أسماء مكررة فى صفحة واحدة ، مثلا : " هزيل " . و" زريع " . و" خيثم " ، مثلا . فيكون تارة ـ هذيل ـ " بالذال " ، وتارة " بالزاى " ، و ـ زريع ـ تارة " بالزاى " ، ومرة " بالذال " ، و ـ خيثم ـ تارة بتقديم التحتانية على المثلثة ، وأخرى بالعكس ، ولا يتوجه المصححان إلى تصحيحها ، وجعلها على نمط واحد . وظاهر أن الزاى فى الأولين هنا ، وتقديم التحتانية فى الثالث متعين ، فاضطررنا إلى جمع الكتب من الأصول المتعلقة به ، وألجئنا إلى المقابلة بنسخة دار الكتب ، وزالت الثقة على التصحيح السابق ، وخاب الرجاء ، وقام بأعباء هذا التصحيح الأخير للكتاب ، صديقنا الفاضل السيد " أحمد رضا " ولاقى فيه عناءً وعنتاً ، ولا نغض من منزلة تصحيح المصححيْن مايستحقانه ، وإن لهما الفضل فى التصحيح ، وصححا أكثر بكثير مما لم يصححا ، ونعلم أن ذلك لكثرة الأغلاط ، فوقع ما وقع ، ولم يبق من الأغلاط إلا نحو ربع منها ، غير أنا نحاول لفت النظر إلى عنايتنا بالتصحيح ، وإفراغ مجهودنا فى مثل هذه الظروف الضيقة .

ثم إن الضغث على الإبالة ، أن فضيلة المحشى صحح نسخته التى يملكها ، وحشى على هوامشها ، وترك نسخة المجلس التى فوضها إليه المجلس لهذا الغرض ، ثم لم يسمح بنسخته بالإعارة ، مع شدة الحاجة إليها ، فألجئنا إلى نقل التصحيحات والتحشية ، ثم بقيت فى النقل أغلاط ، وسقطات فى العبارات ، فزاد الأمر غمة ، حتى اضطر المحشى إلى إرسال نسخته إلى القاهرة بالبريد ، ثم إنا نرى فى كثير من المواضع ، الحواشى كالمذكرة غير مرتبة ، وغير مهذبة . فافتقرنا فى ترتيبها إلى زيادة كلمات ونقصها ، وقصارى القول : إنه استعرضت أمثال هذه الأمور المتعبة فى أثناء شغل الطبع ، حتى عاقتنا عن كثير من المهمات العلمية التى حاولنا أن نقضيها فى عهد الإقامة بالقاهرة ، ولم ندرك المقابلة بالالتزام ، مع نسخة دار الكتب إلا من الجزء الثانى ، نعم أدركنا كثيراً من الأغلاط فى الجزء الأول ، حيث انتبهنا لها ، ولا سيما الملزمة الأولى ، فانا أعدنا طبعها بسبب أغلاط فاحشة بقيت فيها على غرة منا بالتصحيح السابق ، ومن المشكل أن نذكر نماذج تلك التصحيحات ، ونكلف الناظرين على الثناء على كل لفظة لفظة ، ومن أجل هذا لم ننبه على الخطأ فى الهوامش فى الطبع السابق ، بل التزمنا التصحيح ، وعند اختلاف النسخ سلكنا مسلك الترجيح ، فان لم يترجح جانب أشير إلى الاختلاف فى الهوامش ، ولا حاجة هنا إلى بسط الأمثلة ، فى سبيل الله مالاقينا من العنت البالغ ، والكبد فى التصحيح ، وما بذلنا من المجهود البشرى ، وعلمنا أن من أصعب الأمور أمر التصحيح ، ومع هذا لاندعى أنا استوفينا حق التصحيح ، ولا ندعى أنه لا يجد

الناظر فى الكتاب خطأ، وكيف! وربما يكبو النظر، ولكل جواد كبوة، وربما يطرأ فى المطبع مع غاية الاعتناء بتصحيح البروفات، والفرخ، بَيْدَ أنا ندعى أنا أفرغنا المجهود، ووفقنا إلى خدمة خطيرة فى مدة قصيرة، قلّما يوفق إليها أحد فى مثل هذه الفرص الضيقة، وكان غرضنا تقديم الكتاب إلى العلماء، وطلبة العلم بأحسن أسلوب وأبرع منهاج، وقد حصل، ولله الحمد، ولا علينا لو نتمثل بقول أبى الطيب:

وما أنا بالباغى على الحب رشوة ضعيف هوى، يبغى عليه ثواب

وهاك النسخ التى أُستعين بها فى التصحيح: —

١ — نسخة — المكتبة السعيدية، المخطوطة — المنسوبة إلى الشيخ محمد سعيد المدراسى بالهند، ورمزها "س"

٢ — نسخة — مكتبة الشيخ عبد الوهاب الدهلوى — المكتوبة سنة ١١٣٤ ﻫ

٣ — نسخة — مكتبة الحرم المكى، ولعلها منقولة من نسخة الشيخ عبد الوهاب

٤ — نسخة — دار الكتب المصرية — فى ستة مجلدات، الجزء الأول. والسادس بتصحيح الحافظ ابن حجر، ورمزها "دار"

٥ — أيضاً نسخة — دار الكتب المصرية — فى ثلاث مجلدات، موقوفة الملك أبى النصر، برسباى، فى: سنة ٨٢٩ ﻫ

٦ — نسخة — كلكته ورمزها "نك"

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

"البنورى عفا الله عنه"

الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية
لشيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني

الصفحة الأولى من الدراية في تخريـج أحاديث الهـداية من مكتبة زهير الشاويش رقم : ٥٠٤٧ (مخطوطـات) .

الصديق جعل السدس بين ام الام وام الاب اخرجه في الموطا وفيه
وحديث ــــ المشتركة عن زيد بن ثابت اخرجها البيهقي
وحديث ــــ الجارية من حديث زيد بن ثابت اخرجها الحاكم
والبيهقي وفيه قصة مع عمر وحديث ــــ الجد واختلاف
الصحابة فيها اخرجه البيهقي ايضا وحديث ــــ الاكدرية واختلاف
الصحابة فيها اخرجه البيهقي ايضا وحديث ــــ المنبرية
عن علي وكذلك اخرج الاختلاف في الجد والاخوة وغير ذلك
ومسايل الفرايض
قال مولفه فسح الله في مدته فرغت من تلخيصه في ذي القعدة سنة سب
وعشرين وثمانمائة حامدا ومصليا ومسلما
وافق الفراغ من كتابته على يد الفقير الى الله تعالى محمد حسن
ابن داود الناصري نسبا الشافعي مذهبا المقدسي موطنا
غفر له ولوالديه ولمشايخه والمولف ولهذا الطالب ولوالديه
ولجميع المسلمين وذلك في يوم الجمعة بكرة
النهار بالمسجد الاقصى الشريف
في الثامن عشر من شهر شوال سنة
اربع وثلاثين وثمانمائة
حامدا ومصليا
ومسلما

الصفحة الأخيرة وفيها يظهر تاريخ نسخها ٨٣٤ أي قبل وفاة المؤلف الامام ابن حجر العسقلاني بـ ١٨ سنة عليه رحمه الله .

فهرست لمقدمة

كتاب نصب الراية – للإمام الزيلعى

الاستحسان